الفعل المضارع في شواهد سيبويه القرآنية
بين النحاة والقراء

تهاني بنت محمد سليم الصفدي

الأستاذ المساعد في قسم العلوم العامة – كلية البنات

جامعة الامير سلطان الأهلية

ملخص البحث

تهتم هذه الدراسة : بالوقوف على شواهد سيبويه القرآنية في أبواب نصب الفعل المضارع وجزمه، فالقرآن الكريم ذروة الذرا في الكلام العربي، وهو أصحّ كلام وأبلغه، وهو سيّد الحجج وأصحها وأقواها في مجال الاستشهاد على قواعد النحو ومسائله،وقد جاء العمل فيها على النحو الآتي:

أولا :عرض الشواهد القرآنية في الفعل المضارع مرتبة وفق ورودها في أبواب الكتاب،وبيان موضع الاستشهاد ، ووجهه عند سيبويه . ثانياً: ذكر القراءات الواردة في كل آية ، وقرائها، و أقوال النحاة وآرائهم .ومن نتائج هذه الدراسة: اعتبار سيبويه القرآن الكريم الأساس الأول في مجال الاستشهاد النحوي في أبوابه التي تحدث عنها،إذ كانت مصدرًا مهمًا في وضع قواعد النحو، وتدوين المقاييس والأصول.

الكلمات المفتاحية: الفعل المضارع، الشواهد القرآنية، سيبويه.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين المبعوث رحمة للعالمين.

أما بعد:

فإن القرآن الكريم أصحّ كلام وأبلغه،وهو في ذروة الذرا في الكلام العربي[1]، والأئمة جميعًا متّفقون على الاحتجاج به؛ وقد أفاد النحاة واللغويّون من آياته البيّنات في كثير مما استنبطوه من قواعد نحوية، فحفل كتاب سيبويه بالشواهد القرآنية الكثيرة، حتى بلغت قرابة سبعين وثلاثمائة آية[2]، وبلغت شواهد الخليل في العين من القرآن الكريم أربعمائة وتسعين آية، وفيها شواهد من القراءات القرآنية[3].

ونهج النحاة البصريون نهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، واستنباط ما فات الأسلاف من قواعد، أو تصحيح ما سبقوا إليه من أصول. قال الراغب الأصبهاني:"ألفاظ القرآن هي لبّ كلام العرب، وزبدته وواسطته، وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حذّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم"[4].

فالقرآن الكريم حجّة في العربية بقراءاته المتواترة، وغير المتواترة، كما

(١) ينظر: حجّة القراءات لابن زنجلة ص١٢، والنشر لابن الجزري ٩/١، والشاهد وأصول النحو د. خديجة الحديثي ص٤٤.

(٢) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي ص١٧٥

(٣) ينظر: منهج الخليل في دراسة الدلالة القرآنية في كتاب العين –د. أحمد نصيف الجنابي (المعجمية العربية) المجمع العلمي العراقي ١٤١٢ه ١٩٩٢م بغداد ص ١٦١-١٩٩

(٤) مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصبهاني ص٣

هو حجّة في الشريعة، والقراءة الشاذّة التي فقدت شرط التواتر لا تقـــلّ شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلمـــاء على أن نقل اللغة يكتفي فيه برواية الآحاد[(١)].

قال السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً، وقد أطبق الناس علـــى الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل لو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليـــه»[(٢)]، وقد برز كتاب سيبويه علمًا شامخًا يهدي المحتجين، فهو الأصل في بـــاب الاحتجاج، وهو العمدة لمن سلك هذا المنهج من المحتجين قراء كـــانوا أو نحويين.

فلقد عدّه العلماء أهم مصدر لدراسة النحو العربي في شبابه الزاهر، إذ تضافرت على دراسة مادته النحوية أجيـــال متعاقبـــة مـــن العلمـــاء والدارسين.

أما شواهد الكتاب القرآنية فتعدّ مصدراً مهماً لسيبويه حينما وضع القواعد، ودوّن المقاييس والأصول.

وقد كان سيبويه من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني، وأعظمهم إجلالاً له، يضعه في المرتبة الأولى؛ لأنّه أبلغ كـــلام نزل،وأوثـــق نـــص وصل،لأنه يمثل العربيةالأصيلة، والأساليب الرفيعة[(٣)].

وممّا يؤكد اعتبار سيبويه القرآن الكريم الأســـاس الأول في مجـــال

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن العظيم د.عبد الخالق عضيمة ١/ ٢٠
(٢) الاقتراح ص٤٨
(٣) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي. ص١١

الاستشهاد النحوي أنه كان يضع في كتابه عنوان الباب الذي يتحدث عنه، ثم يمثّل له بأمثلة يقيسها على القرآن الكريم، ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع، ثم ما ورد عن فصحاء العرب من عبارات سمعها، أو رواها عمّن سمعها أو رواها عن شيوخه، وعمَّن يثق به من الرواة، ثم بالشواهد الشعرية [(١)]

وليس من شأني هنا أن أعرض لمنهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة، ولا من شأني أن أصف جهوده العظيمة في التقنين النحوي على ضوء القرآن؛ فالمقام لا يتسع لهذا كله، وقد استقصاه غيري أتمّ استقصاء [(٢)] .

لكني هنا سأقف على شواهد سيبويه القرآنية في أبواب نصب وجزم الفعل المضارع مبينة موطن الشاهد عند سيبويه، وأوجه القراءات الواردة فيه، ومن تابع أو خالف سيبويه من النحاة .

وقد جاء العمل على النحو التالي:

- عرض الشواهد القرآنية في الفعل المضارع مرتبة وفق ورودها في أبواب الكتاب؛ لتبرز الشواهد القرآنية في كل باب على حدة.
- بيان موضع الاستشهاد ووجهه عند سيبويه، واختلاف النحويين في الضوابط المستنبطة منه.
- ذكر القراءات الواردة في كل آية، وقرائها، والتوجيه الإعرابي لها.
- ذكر أقوال النحاة وآرائهم، وخلافات النحويين بعد سيبويه في الاستشهاد بتلك الآيات، إن كان ثمة خلاف.

---

(١) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي. ص١١

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن العظيم د.عبد الخالق عضيمة

هذا هو موضوع البحث، أما أهميته فإن من المجمـــع عليـــه أهميـــة الاستشهاد في علوم العربية، وعلى رأسها علـــم النحـــو والتصـــريف، فالشواهد في علم النحو هي النحو.

وقد اعتمدت في كتابة هذا البحث على المنهج الاستقرائي في إيراد شواهد الفعل المضارع القرآنية من كتاب سيبويه، ثم اعتمدت على المنهج التحليلي الاستنباطي في دراسة الشاهد عند سيبويه، ودراسة أقوال النحاة وتوجيهها، واستنتاج الراجح منها.

كما التزمت المنهج التاريخي في عرض آراء النحاة مراعية تسلســـلها التاريخي وإفادة اللاحق من السابق، وتصويب بعضها بعضاً والردّ عليها.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

قال سيبويه رحمه الله تعالى:

باب ما يكون العمل فيه من اثنين:

"وذلك قولك: سرت حتى يدخلها زيد، إذا كان دخول زيد لم يؤده سيرك و لم يكن سببه،فيصير هذا كقولك:سرت حتى تطلع الشمس؛ لأن سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولايؤديه، ولكنك لو قلت:سرت حتى يدخلُها ثقلي، وسرت حتى يدخلها بدني لرفعت؛ لأنك جعلت دخول ثقلك يؤديه سيرك، وبدنك لم يكن دخوله إلا بسيرك"[(١)]

الشاهد الأول:

قال سيبويه[(٢)]: «وبَلَغَنا أنَّ مُجاهِدًا قرأَ هذه الآية: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [(٣)] وهي قراءة أهل الحجاز».

قرأ الجمهور[(٤)] حتى والفعل بعدها منصوب، وقرأ نافع بالرفع، وهو من يعنيه سيبويه بقوله: أهل الحجاز، وكذا قرأ مجاهد.

وقد ذكر الفراء أن الكسائي قرأ بالرفع دهرًا ثمَّ رجع إلى النصب[(٥)].

(١) الكتاب (٣/٢٥)

(٢) المصدر السابق (٣/٢٥)

(٣) الآية: ٢١٤ من سورة البقرة ونصها: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾.

(٤) ينظر: التيسير ص٨٠، والنشر (٢٨٩/١)، والسبعة لابن مجاهد ص١٨١، والكشف (٢٨٩/١)، والحجة لابن خالويه ص٩٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٣٣/١

أورد سيبويه قراءة الرفع [وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ] واستشهد بها على رفع الفعل المضارع (يقولُ) الواقع بعد حتى، وذلك لأنه فعل قد ذهب وانقضى وإنما يخبر عن الحال التي كان عليها الرسول فيما مضى، ولا سبيل للنصب في هذا المعنى، ولو نصب لانقلب المعنى، وصرت تخبر عن فعلين قد مضيا، وصرت تحكي الحال التي كانوا عليها.

ومذهب سيبويه في (حتَّى) أنَّ النصب فيما بعدها من جهتين[1]، والرفع من جهتين:

فالوجه الأول في النصب: تقول: سرت حتى أدخُلها، على أنَّ السير والدخول جميعًا قد مضيا، أي سرت إلى أن أدخلَها، وهذا غاية، وعليه قراءة من قرأ النصب.

والوجه الآخر في النصب في غير الآية: سرت حتى أدخلها أي: كي أدخلها.

والوجهان في الرفع: صرت حتى أدخلُها، أي: سرت فأدخُلُها، وقد مضيا جميعًا أي كنت سرتُ فدخلت، ولا تعمل حتى ها هنا بإضمار أن لأن بعدها جملة كما قال الفرزدق:

فَيَا عَجَباً حتى كُلَيبٌ تسُبُّنِي ** كأنَّ أبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِع[2]

فعلى هذه القراءة بالرفع، وهي أبين وأصح معنى: (وزلزلوا حتَّى الرسولُ يقولُ) أي: حتى هذه حاله؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها، والنصب على الغاية ليس في هذا المعنى.

والوجه الآخر في الرفع في غير الآية: «سرتُ حتى أدخلُها على أن

---

(١) الكتاب (٣/٢٥)، وانظر: إعراب القرآن للنحاس (١/٣٠٥).

(٢) الشاهد للفرزدق في ديوانه (١/٤١٩)، والخزانة (٤/١٤١)، والمقتضب (٢/٤١).

يكون السير قد مضى والدخول الآن»[١].

وقد تناول النحاة[٢] شروط نصب الفعل المضارع ورفعه بعد حتّى، فمن شروط النصب:

ألا ينصب الفعل بعد حتى إلاَّ إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله حقيقيًا بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب، نحو: لأسيرنَّ حتى أدخلَ المدينة، وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة لما قبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب. نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قصِّ ذلك علينا، فالرفع وبه قرأ نافع على تأويله بالحال، والنَّصب وبه قرأ غيره على تأويله بالمستقبل فالأول يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول في القول، فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال، والثاني يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال [٣].

والشروط التي يرفع عندها الفعل بعد (حتى) هي [٤]:

- أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال كالآية السابقة.

- أن يكون مسببًا عما قبلها، فيمتنع الرفع في نحو: سرت حتى تطلع الشمس؛ لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.

- أن يكون فضلة فلا يصح في نحو (كان سيري حتى أدخلها) إن قدّرت كان ناقصة، فإن قدرتها تامَّة، أو قلت: سيري أمس حتى أدخلها،

---

(١) إعراب النحاس (٣٠٥/١).

(٢) ينظر: المقتضب ٤٣/٢)، والأصول لابن السرَّاج (١٥٣/٢)، وشرح المفصَّل (٢٠/٧)، والهمع (١٧٠/٤)، وشرح التوضيح (٢٣٧/٢)، وحاشية الصبَّان (٢٢٤/٣).

(٣) حاشية الصبان (٢٢٤/٣).

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ص١٧٠.

جاز الرفع إلاَّ إن علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف.

وأجاز الكسائي[١] رفع المستقبل إذا كان غير مسبّب عما قبل نحو: سرت حتى تطلع الشمس، ونصب الحال إذا كان مسببًا عمَّا قبل وجوَّزه في قول حسَّان:

يُغْشَوْنَ حــتَّى ما تــهرُّ كلابُهُم ** لا يسألون عن السَّوادِ المقبــلِ[٢]

وردَّ بعدم السماع ومخالفته للقياس.

ولحتَّى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاث معانٍ: [٣]

المعنى الأول[٤]: أن تكون بمعنى (كي) وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو قولنا: أسلم حتَّى تدخل الجنة، فإنَّ الإسلام علَّة لدخول الجنة.

والمعنى الثاني[٥]: أن تكون بمعنى (إلى) وذلك إذا كان مَا بَعْدها غاية، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، أي: إلى أن أدخلَها.

---

(١) ينظر: همع الهوامع للسيوطي (١١٤/٤).

(٢) الشاهد لحسَّان بن ثابت في ديوانه ص٢٤٧، وسيبويه (٤١٣/١)، والسيوطي في الهمع (١١٤/٢)، والشاهد على أنَّه رفع (تهرّ) و لم يجعله غاية. قال سيبويه:"وتقول (سرت حتى يعلمُ الله أني كالّ) فالفعل ها هنا منقطع من الأول، وهو في الوجه الأول الذي ارتفع فيه، متصلٌ كاتصاله به بالفاء، كأنه قال سير فدخول"شرح كتاب أبيات سيبويه للسيرافي ٧١/٢

(٣) انظر هذه المعاني في مغني اللبيب ص١٦٨، وحاشية الصبان (٢٢٢/١)، والكافية لابن الحاجب (٢٤٢/٢)، وحاشية الخضري (١١٤/٢).

(٤) ذكر سيبويه هذين المعنيين (١٧/٣) فقال: «اعلم أن حتى تنصب على وجهين فأحدهما: أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها، ثم قال: وأما الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن».

(٥) المرجع السابق نفسه.

وزاد ابن مالك في التسهيل[1] أنها تكون بمعنى: (إلا أن) كقوله:

ليس العطاء من الفضول سماحةً ** حتَّى تجودَ وما لديكَ قليلُ[2]

قال أبو حَيَّان[3]:"وقد أغنانا ابنُه في الردّ عليه في ذلك، وقال: إنَّه يصح فيه تقرير: (إلى أن)، وإذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية فَلاَ دليل في البيت على أن حتَّى بمعنى (إلاَّ أن)".

هذا باب الفاء:

الشاهد الأول: قال سيبويه[4]: «فَمثلُ النَّصْبِ قولُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[5]».

قرأ الجمهور: (فيموتُوا) بحذف النون[6].

وقرِئ شاذًّا: (فيموتون) بإثبات النون[7].

استشهد سيبويه في قراءة الجمهور على نصب الفعل المضارع بإضمار أن بعد فاء السببية الواقعة في جواب النفي، وذلك على أحد معنيي النصب.

---

(1) تسهيل الفوائد لابن مالك (٢٣٠/١)

(2) البيت للمقنع الكندي محمد بن المظفر، انظر: الأشموني (٢٩٧/٣)، وهمع الهوامع (١١٣/٤).

(3) البحر المحيط (٣١٦/٦).

(4) الكتاب (٢٠/٣).

(5) الآية (٣٦) من سورة فاطر وسياقها: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾.

(6) البحر المحيط (٣١٦/٦).

(7) المحتسب لابن جني (٢٠٢/٢) وهي قراءة الحسن والثقفي.

فالنصب في نحو قولنا: (ما تأتِيني فَتُحَدِّثَني) يشتمل معنين[١]:

الأول: لا يكون منك إتيان ولا حديثٌ، فاعتباره: ما تأتيني محـدِّثاً، وكلما أتيتني لا تحدثني، أو ما تأتيني فكيف تحدثني أي: لو أتيتني لحدثتني.

والثاني: ما تأتيني إلاَّ لم تحدثني: أي قد يكون منك إتيان، ولكن لست تحدثني.

والنصب في الآية الكريمة على المعنى الأول من معاني النصب، والمعنى[٢]: انتفى القضاء عليهم فانتفى مسبّبه أي: لا يُقضى عليهم ولا يموتون.

كقولك: ما تأتينا فتحدثنا، أي ما يكون حديث، انتفى الإتيان فانتفى الحديث.ولا يصح أن يكون على المعنى الثاني من معاني النصب؛ لأن المعنى: ما تأتينا محدثًا إنما تأتي ولا تحدث، وليس المعنى هاهنا: لا يقضى عليهم ميِّتين، إنما يُقضى عليهم ولا يموتون[٣].

و لم يخالف سيبويه أحد من النحاة[٤] والمعربين[٥] في نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء السببيَّة إذا كان مسبوقًا بنفي أو طلب.

قال ابن مالك[٦]:

وبعد فَا جواب نفي أو طلب ** محضين أن وسترها حتم نصب

(١) ينظر: الكتاب (٣/٣٠)، والمقتضب للمبرِّد (٢/١٦).

(٢) البحر المحيط (٢/١٦)، وابن يعيش في شرح المفصل (٧/٢٨)، والسيوطي في همع الهوامع (٤/١٢٢)، وابن عقيل في شرح الألفية (٢/٣٤٩).

(٣) البحر المحيط (٧/٣١٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٢/١٨)، والمفصل لابن يعيش (٧/٢٨)، والسيوطي في الهمع (٤/١٢٢).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/٣٧٤).

(٦) شرح ابن عقيل (٢/٣٤٩).

بيد أن هناك من خالف[1] سيبويه وجمهور البصريين في عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببيِّة.

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّه ينتصب بإضمار أن، وخالفهم أبو عمر الجرمي فذهب إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها.

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع في جواب الأشياء الستة التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ينتصب بالخلاف أو الصرف، ومعنى الصرف: أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثمَّ أو الفاء أو أو وفي أوله جحدٌ أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعًا أن يكرَّ في العطف.

وحجتهم في ذلك: أن الجواب مخالف لما قبله؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام، فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله، وإذا كان مخالفًا لما قبله وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف.

أمَّا حجة البصريين فقالوا: إن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطفٍ، والأصل في حروف العطف ألا تعمل؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال.

وقد رجح ابن الأنباري[2] -رحمه الله- رأي البصريين في هذه المسألة وردَّ على الكوفيين بقوله:"وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم:"إن الثاني مخالف للأول فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجبًا له النصب"قلنا: قد بينا في غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبًا للنصب، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير"أن"لا أن العامل هو نفس

(١) ينظر: الإنصاف (٥٥٧/٢)، وشرح الأشموني (٢٥٨/٢).

(٢) الإنصاف (٥٥٧/٢)، وشرح الأشموني (٢٥٨/٢).

الخلاف والصرف، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: إن زيدا في قولك:"أكرمت زيدًا" لم ينتصب بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولًا، وذلك محال؛ لأن كونه مفعولًا يوجب أن يكون أكرمت عاملًا فيه النصب، فكذلك ههنا: الذي أوجب نصب الفعل ههنا بتقدير"أن"هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول، كما أن الذي أوجب نصب زيد في قولك"أكرمت زيدا"وقوع الفعل عليه؛ فدلّ على ما قلناه، والله أعلم".

الشاهد الثاني:

قال سيبويه[(١)]: «ومثل الرفعِ قوله عزَّ وجلَّ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ قراءة المصحف: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [(٢)]».

والشاهد عند سيبويه في قوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ في جواز رفع الفعل المضارع بعد الفاء إذا لم يقصد بها السببية، حيث عُطف (فيعتذرون) على (ولا يؤذن) وهذا العطف داخل في حيّز نفي الإذن، أي[(٣)]: فلا إذن فاعتذار. وهو على أحد معنيي الرفع عند سيبويه. فالرفع في نحو قولنا: ما تأتيني فتحدثُني يشتمل معنيين[(٤)]:

الأول: ما تأتيني وما تحدثني، فالآخر شريك للأول داخل معه في النفي، ومثله قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ أي: فلا يعتذرون.

---

(١) الكتاب (٣/٣٠).

(٢) الآية (٣٥) من سورة المرسلات.

(٣) البحر المحيط (٨/٤٠٧)

(٤) المقتضب (٢/١٧)، وشرح الأشموني (٣/٢٢٨)

والثاني: أن تقول: ما تأتيني فتحدثني، أي: ما تأتيني وأنت تحــدثني، وتكرمني، ومثله قول الشاعر(1):

غــيرَ أنَّـا لَـمْ يأتِنَـا بـيقينٍ ** فنرجِّـي ونُكثُـر التـأمِيلاَ

كأنَّه قال: فنحن نرجي فهذا في موضع مبني على المبتدأ.

ويجوز في الآية المعنى الثاني وهو الرفع على الاستئناف، وتقدير الآية فهم يتعذرون، والمعنى: لا ينطقون نطقًا ينفعهم(2) .

ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفي لم يمتنع(3)، والمعنى: لو أذن لهم لاعتذروا ولكنه آثر الرفع لتناسب رؤوس الآي.

قال الفراء(4):"نويت بالفاء أن يكون نسقاً على ما قبلها، واختير ذلك؛ لأن الآيات بالنون، فلو قيل: فيعتذروا لم يوافق الآيات، وقد قال الله جلّ وعزّ:(لا يقضى عليهم فيموتوا) بالنصب، وكلٌّ صواب".

الشاهد الثالث:

قال سيبويه(5): «وقال عزَّ وجلَّ: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم

---

(1) الشاهد للعنبري. ينظر: الخزانة (606/3)، وشرح المفصل (36/7)، وشرح التصريح (204/2).

والشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعه، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن. والبيت من شواهد المبرّد في المقتضب (176/3)، وابن هشام في أوضح المسالك (185/4)، والسيوطي في الهمع (30/4).

(2) انظر: إملاء ما منَّ به الرحمن العكبري ص279.

(3) انظر: شرح التصريح على التوضيح (240/2).

(4) انظر: معاني القرآن للفراء (226/3).

(5) الكتاب (34/3)

بِعَذَابٍ ﴾[١] ».

اختلفوا في[٢] ضمِّ الياء وفتحها من قوله (فَيَسْحَتَكمْ) فقرأ ابن كثير[٣] ونافع[٤] وعاصم[٥] في رواية أبي بكر وأبي عمرو وابن عامر(فَيَسحَتكُمْ) بفتح الياء والحاء من سحت. وقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي: (فَيُسْحِتَكُمْ) بضم الياء وكسر الحاء من أسحت

والشاهد عند سيبويه في قوله: (فَيُسحِتَكُمْ) حيث نُصب الفعل المضارع بأن المضمرة لوقوعه بعد نهي. والسحت[٦]: الاستئصال، أي: يستأصلكم بعذاب.

قال الفرزدق[٧]:

وَعضُّ زَمَانٍ يا بْنَ مَرْوانَ لم يدَعْ *** مِنَ المالِ إلاَّ مُسْحَتًا أو مُجلَّفُ

---

(١) الآية (٦١) من سورة طه وسياقها: ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ ﴾ .

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد (٤١٩)، والتيسير (١٥١)، والنشر (٣٢٠/٢)، والكشف (٨٩/٢)، وحجة القراءات لابن زنجلة (٤٥٤).

(٣) هو عبد الله بن كثير أبو معبد المكي الداري إمام أهل مكة في القراءة، ولد سنة ٤٥ هـ توفي سنة ١٢٠هـ. غاية النهاية (٤٤٣/١).

(٤) نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة والأعلام، كان ثقة صالحا.قرأ على سبعين من التابعين.توفي سنة تسع وستين ومائة. غاية النهاية (٣٣٠/٢).

(٥) عاصم بن بهدلة أبي النجود شيخ الإقراء بالكوفة،وأحد القراء السبعة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة. كان أحسن الناس صوتاً بالقرآن، توفي سنة تسع وعشرين ومائة على الراجح .غاية النهاية (٣٤٧/١).

(٦) مفردات ألفاظ القرآن (٢٢٥/١).

(٧) الشاهد للفرزدق في ديوانه (٢٩/٢)، وسيبويه (٢٢٢/١)، والخزانة (٤٩٩/٢).

الشاهد الرابع:

قال سيبويه[1]: «ونقول: ودّ لو تأتيه فتحدثه، والرفع جيّد على معنى التمني، ومثله قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [2]، وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: (ودُّ لو تُدهنُ فيدهنوا) ».

قرأ الجمهور: (فَيدهنون) [3].

قد تقدم القول[4] في نحو (ما تأتينا فتحدثنا) أنه يجوز في الثاني النصب والرفع، فالنصب من وجهين وقد تقدم الكلام عليهما، والرفع من وجهين وقد تقدم الكلام عليهما أيضًا.

أمَّا في نحو قولنا: (ودّ لو تأتينا فتحدثنا) فيجوز فيه النصب والرفع[5].

فالنصب على معنى التمني؛ لأن معناه: ليتك تأتينا فتحدثنا فتنصب مع وددت كما تنصب مع ليت؛ لأنها في معناها. والرفع جيّد بالعطف على لفظ (تأتينا) لأنه مرفوع، ويكون التقدير: وددت لو تأتينا ووددت لو تحدثنا. ومثله قوله تعالى: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾.

الثاني مرفوع بالعطف على لفظ الأول؛ لأنه شريك في معناه. والمعنى على هذا: ودوا لو تلين لهم فلا تنكر عليهم الكفر والمعاصي فيلينون لك وينافقون ويجترئون على المعاصي، والنصب على

(١) الكتاب (٣/٣٦).

(٢) آية (٩) من سورة القلم .

(٣) البحر المحيط (٨/٣٠٩)

(٤) انظر الشاهد في قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ والذي يليه.

(٥) شرح المفصَّل لابن يعيش (٧/٣٨)

معنى التمني[١].

قال أبو حيان[٢] رحمه الله تعالى:"قال هارون في بعض المصاحف (فَيُدْهِنُوا) ولنصبه وجهان:

أحدهما: أنه جواب ودُّوا لتضَّمنه معنى (ليت).

والثاني: أنَّه على توهم أنه نطق بـ (أن) أي: ودّوا أن تدهن فيدهنوا. ويكون عطفًا على التوهم.قال السيوطي في حديثه عن لو: «لو التالية غالبًا مفهم تمنٍّ، واختلف فيها:

فالجمهور أنها لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق، ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف الجر عليها. وذهب الفرَّاء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى جواب، وخرَّجوا على ذلك ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[٣]، و﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[٤]، ومفهم تمنّ يشتمل: ودَّ ويودُّ وأحبَّ وتمنَّى واختار...»[٥]

الشاهد الخامس:

قال سيبويه[٦]: «وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾[٧]».

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٥/٧)، والآية من شواهد ابن السراج في الأصول (١٨٦/٢)، وابن يعيش في شرح المفصَّل (٣٦/٧)، وابن هشام في أوضح المسالك (٢٢٢/٢)، والسيوطي في الهمع (٢٨٠/١).

(٢) البحر المحيط (٣٠٩/٨).

(٣) سورة البقرة (٩٦).

(٤) تقدم تخريجها.

(٥) همع الهوامع (٢٨٠/١)

(٦) الكتاب (٣٨/٣)

»[1].

استشهد سيبويه بهذه الآية على أن الفاء لا تضمر فيها (أن) في الواجب ولا يكون إلا الرفع، لذلك ارتفع (فيتعلمون)؛ لأنَّه لم يخبر عن الملكين أنَّهما قالا: لا تكفر فيتعلمون؛ ليجعلا كفره سببًا لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون.

وقد ذكر المعربون في الحديث عن هذه الآية أقوالا"فقال مكيٌّ[2] رحمه الله:

"قَوْله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ مَعْطُوف على يعلمَانِ، وَقيل تَقْدِيره فَيَأْتُونَ فيتعلمون، وَلَا يجوز أَن يكون جَوَابا لقَوْله فَلَا تكفر، وَقيل هُوَ مَعْطُوف على يعلمُونَ، وَمنع هَذَا أَبُو إِسْحَاق وَهَذِه مَسْأَلَة فِيهَا نظر وَبحث عَن الْمعَانِي الَّتِي بهَا يتم الْإِعْرَاب وَأحسنه أَن يكون فيتعلمون مستأنفاً".

وقال النحاس[3]: «(فلا تكفر) جزم بالنهي (فيتعلمون) أحسن ما قيل فيه أنه مستأنف، وقول الفراء: إنه نسق على (يعلمون) غلط لأنه؛ لو كان كذا لوجب أن يكون «فيتعلمون"منهم، فقوله (منهما) يمنع ذلك التقدير، وللفراء قول آخر قال: يكون محمولاً على المعنى؛ لأن معنى فلا

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة وسياقها: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (٦٤/١).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢٥٣/١)

تكفر فلا تتعلم السحر فيأتون فيتعلمون».

وأجاز أبو البقاء العكبري[١] عطف (فيتعلَّمون منهما) على (يعلِّمان) وليس بداخل في النفي؛ لأن النفي هناك راجع إلى الإثبات؛ لأن المعنى يعلمان الناس السحر بعد قولهما «نحن فتنة».

وأختم هذه الأقوال بقول أبي جعفر الطبري[٢]:

قال: وقوله جلَّ ثناؤه: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ خبر مبتدأ عن المتعلمين من الملكين، وليس بجواب لقوله: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾، بل هو خبر مستأنف، ولذلك رفع فقيل (فيتعلمون) فمعنى الكلام إذن: وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فيأبون قبول ذلك منهما، فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه، وقد قيل إن قوله (فيتعلمون) خبر عن اليهود معطوف على قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ وجعلوا ذلك من المؤخر الذي معناه التقديم، والذي قلنا أشبه بتأويل الآية؛لأن إلحاق ذلك بالذي يليه من الكلام ما كان للتأويل وجه صحيح أولى من إلحاقه بما قد حيل بينه وبينه من معترض الكلام".

الشاهد السادس:

قال سيبويه[٣]: «وسألته عنْ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً

---

(١) ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن (١/٥٥)

(٢) من كتاب جامع البيان في تفسير القرآن (١/٣٦٨)

(٣) الكتاب (٣/٤٠).

﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[(1)]، فقال: هذا واجبٌ، وهو تنبيه، كأنَّك قلت: أتسمع أنَّ الله أنزلَ من السماءِ فكان كذا، وكذا...».

والشاهد عند سيبويه[(2)]: على رفع الفعل المضارع المقترن بفاء السببية الواقع بعد الاستفهام؛ لأنه لا يراد الاستفهام الحقيقي، وإنما يراد به الإقرار، والاستفهام التقريري يفيد ثبوت الفعل لا نفيه، فلا تكون الفاء واقعة في جواب نفي، فيجب أن يرتفع الفعل بعدها.

قال ابن هشام[(3)]: (ومن هنا امتنعَ نصْبُ تُصْبِحُ) لأنَّ إصباح الأرض مخضرَّة لا يتسبب عَنْ رؤية إنزالِ المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل إنه لم ينصب؛ لأن (ألم تَرَ) في معنى قد رأيت، أي أنَّه استفهام تقريري مثل (ألم نشرح)[(4)].

الشاهد السابع:

---

(1) آية (63) من سورة الحج ونصها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾.

(2) الآية من شواهد المبرد في المقتضب (20/2)، والسيوطي في همع الهوامع 23/1)، والصبَّان في حاشيته (226/3)، وإعراب القرآن للنحاس (104/3).

(3) مغني اللبيب لابن هشام ص214.

(4) آية (1) من سورة الشرح.

قال ابن الحاجب في أماليه (93/1): «الفاء للتعقيب مِنْ غير مهلة. وإصباح الأرض مخضرة بعد النزول إنما يكون للمهلة، والجواب أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك. وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسببًا عن الأول. مثل قولك: إن يسلم زيد فهو يدخل الجنة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما، ثم لو سلم هاهنا إنها لمجرد العطف لم يلزم ما ذكره من نفي المهلة فإن ذلك إنما يكون على حسب ما يعده النَّاس متعقبًا، والاخضرار بعد الإنزال يعده الناس متعقبًا ولا يعد مثل ذلك فيه مهلة».

قال سيبويه[١]: «ومثله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[٢] كأنه قال: إنما أمرُنا ذَاكَ».

وردت في آل عمران والأنعام بلا خلاف، والمختلف فيها ستة مواضع[٣].

قرأ ابن عامر بنصب النّون في الستة، ووافقه الكسائي في النحل ويس، وقرأ الباقون بالرفع فيهما كغيرهما.

بهذا يتضح أن الجمهور قرؤوا بالرفع في القرآن كلّه، ووافقهم ابن عامر في موضعين، في آل عمران والأنعام، وقرأ بالنصب في ستة مواضع انفرد بأربعة منها.

والشاهد في قراءة الرفع أنَّه جعل (فيكُونُ)[٤] منقطعًا مما قبله مستأنفًا، لَّما امتنع أن يكون جوابًا في المعنى، ورفعه على الابتداء وتقديره، فهو يكونُ.

وهو وجه الكلام، والاختيار وعليه جماعة القرَّاء وبه يتم المعنى.

ووجه النصب أن يجعل (فيكون) جوابًا بالفاء للفظ (كن)، إذا كان لفظه لفظ الأمر، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف، لأن (كن) ليس بأمر، إنما معناه معنى الخبر، إذ ليس ثم مأمور، يكون (كن) أمرًا له.

---

(١) الكتاب (٣٩/٣).

(٢) وردت هذه الآية في ثمانية مواضع من القرآن. وهي آية ١١٧ من البقرة، وآية، ٤٧، ٥٩من آل عمران، وآية ٧٣ من الأنعام، وآية ٤٠ من النحل، وآية ٣٥ من مريم، وآية ٨٢ من سورة يس، وآية ٦٨ من غافر.

(٣) ينظر: التيسير ص١٣٧، والنشر (٢٢٠/٢)، والسبعة ص١٦٩، ص٣٧٢، الكشف (٢٦٠/١)، والحجة لابن خالويه ص٢١١، والإتحاف ص١٤٦.

(٤) ينظر: الكشف (٢٦٠/١)، والحجة لابن زنجلة ص١١١.

والمعنى: فإنما يقول له: كن فيكون فهو يكونُ،ويدلَّ على أن (فيكـــون) ليس بجواب (كن) أن الجواب بالفاء، مضارَعٌ به الشرط، وأنّ معنـــاه إذا جعلت (فيكون) جوابًا أن تقول له: أن يكون فيكون ولا معنى لهذا؛ لأنَّه قد اتفق فيه الفاعلان؛ لأنَّ الضمير الذي في (كـــن) وفي (يكـــون) ذات الشيء، ولو اختلفا لجاز كقولك: اخرج فأحسن إليك، أي: إن تخـــرج أحسنت إليك. ولو قلت: قم فتقوم، لم يكن إذ لا فائدة فيه؛ لأنَّ الفاعلين واحد، ويصير التقدير: إن تقم تقم، فالنصب على هذا الجـــواب بعيـــد المعنى[1].

فأمَّا اختصاص الكسائي للنصب في النحل ويس فهو حسن قـــوي؛ لأنَّ فيه (أن يقول) فعطف (فيكون) على (يقو) ثم لم ينصب (فيكـــون) على الجواب إنما نصبه على العطف على (تقول)، وكذلك آخر (يس) فيه (أن يقول) فعطف على (يقول) وهو حسن، لكن الرفع عليه الجماعة .

في تأويل هذه الآية خلاف بين أهل السنة والمعتزلة، ولإيضاح ذلك الخلاف سنذكر رأي بعض أنصار المعتزلة كالزمخشري وأبي علي الفارسي ونعرض لرأي أهل السنة والجماعة.

قال أبو عليَّ الفارسيّ[2]:

"لا يخلو قوله: (يقولُ) من أن يكون المراد به القول الذي هو كلام ونطق أو يكون الذي يتسع فيه فلا يراد به النطق ولا الكلام ولا الظن ولا الرأي ولا الاعتقاد ولكن نحو قول الشاعر:

قد قالت الأنساعُ للبطنِ الحقِ ❊❊ ....

---

(١) الكشف (١/٢٦٠).

(٢) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٢/٢٠٤)

ونحو قول العجاج في صفة ثور:

فكّر ثمَّ قال في التفــكيــــــر ❋❋ إن الحيـــاة اليـــوم في الكـــرور

وقول الآخر:

* امتلأ الــبطن وقـــال قطـــني* ❋❋ . . . .

وقال الزمخشري[١]: (كن فيكون) وهذا مجاز من الكلام وتمثيل ولا قول ثمَّ كما لا قول في قوله:

* إذ قالت الأنساع للبطن الحقِ* ❋❋ . . . .

إنما المعنى أن ما قضاه من الأمور وأراد كونه فإنما يتكون ويـــدخل تحت الوجود من غير امتناع ولا توقف

قال الطيبي:"أريد ذكر الأمر والتكلم به على الحقيقة لا المجاز عـــن الإيجاد، بل كلام بحقيقته من غير تشبيه ولاتعطيل، فقد أجرى ســـنته في الإيجاد بعبارة الأمر"[٢].

هذا باب الواو

الشاهد الأول:

قال سيبويه[٣]: «ومن النَّصْب في هذا الباب قوله عزَّ وجـــلَّ: ﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[٤]،

(١) الكشَّاف للزمخشري (٩١/١)

(٢) فتح الغيوب في الكشف عن قناع الريب وهو حاشية الطيبي على الكشاف ٦٢/٣.

(٣) الكتاب (٤٤/٣).

(٤) الآية ١٤٢ من آل عمـــران وســـياقها: ﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ .

وقد قرأها بعضهم: [وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ] »[١].

قرأ الجمهور[٢] (وَلَمَّا يعْلَمِ) بكسر الميم لالتقاء الساكنين، وقرأ ابن وثّاب[٣] والنخعي[٤] بفتحها وخُرِّج على أنَّه اتباع لفتحة اللاَّم وعلى إعادة النّون الخفيفة ثمَّ حذفها.

وقرأ الحسن[٥]، وابن يعمر، وأبو حيوة[٦]، وعمرو بن عبيد[٧] بكسر بكسر الميم عطفًا على (ولمَّا يعلَمِ).

أورد سيبويه قراءة الجمهور (ويَعْلَم الصَّابرين) واستشهد بها على نصب الفعل المضارع (يَعْلَم) بإضمار أن بعد واو المعيِّة الواقعة بعد النفي كما كان في الفاء؛ لأن الواو تنصب في كل المواضع تنصب فيه الفاء، ويجوز في الآية وجه آخر وهو الجزم، وذلك في قراءة من قرأ (ويعلَم الصابرين) والشاهد فيها عطف (ويَعْلَمِ) على (ولما يعْلمِ) وحركا بالكسر

---

(١) قال الزمخشري في الكشاف (٤٤٨/١):"ولّما بمعنى (لم) إلا أنّ فيها ضربًا من التوقع، فدل على نفي الجهاد فيما مضى وعلى توقعه فيما يستقبل».

(٢) لم أعثر على تخريج هذه القراءة فيما بين يديَّ من الكتب إلاَّ في البحر المحيط (٦٦/٣)، وفي مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص٢٢.

(٣) يحيى بن وثّاب الأسدي الكوفي تابعي، ثقة كبير من العباد والأعلام، مات سنة ثلاث ومائة. غاية النهاية (٤٢٠/١).

(٤) النخعي إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي، الإمام المشهور، قرأ على الأسود بن يزيد.غاية النهاية (٢٢٠/٢).

(٥) الحسن بن أبي الحسن أبو سعيد البصري إمام زمانه علمًا وعملاً، ومناقبه جليلة، وأخباره طويلة، توفي سنة عشر ومائة. غاية النهاية (١٢٠/٢).

(٦) أبو حيوة: هو شريح بن يزيد الحمصي، صاحب القراءة الشاذة، ومقرئ الشام مات في صفر سنة ٢٠٣هـ. غاية النهاية (٤٤٧/٢).

(٧) عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى الحروف عن الحسن البصري توفي سنة ١٤٤هـ. غاية النهاية (٣٥٠/١).

لالتقاء الساكنين.

وقد خالف الكوفيون[١] مذهب سيبويه وجمهور البصريين في عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية.

فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الفعل المضارع بعد واو المعية ينصب بإضمار أن.

وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب على الصرف[٢].

وذهب الجرمي من البصريين إلى أنَّ الواو هي الناصبة بنفسها لأنها خرجت عن باب العطف.

أما الكوفيون[٣] فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الصرف وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، بجزم الأول وبنصب الثاني. النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفردا لما كان مرتكبًا للنهي، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعًا.

وقد رجح ابن الأنباري مذهب البصريين ورد على الكوفيين بأن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبًا للنصب، كما بيَّناه آنفًا.

---

(١) استشهد بهذه الآية المبرِّد في المقتضب (٢٧/٢)، والصبان في حاشيته (٢٣٠/٢)، والسيوطي في همع الهوامع ج٥ ــ ٢٣٠، وابن هشام في أوضح المسالك (١٧٨/٤، ١٨٠)، وابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك (ج٣ ٣٥٢).

(٢) يسمي الكوفيون هذه الواو الناصبة للفعل المضارع واو الصرف. ينظر: شرح الكافية ٢٤٦/٢

(٣) الإنصاف (٥٥٥/٢)، وانظر: حاشية الصبّان بشرح الأشموني (٢٣٠/٢)، وشرح التصريح (٢٣٧/٢).

أمَّا ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة؛ لأنها خرجت عن باب العطف فباطل، لأنَّه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه.

الشاهد الثاني:

قال سيبويه[1]: «وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾»[2] .

الشاهد عند سيبويه في قوله: [وَتَكْتُمُوا] حيث جاز فيها وجهان:[3]

الأول: أن يكون جوابًا للنهي في موضع نصب بإضمار أن، وحذف النون منه علامة النصب، ويكون النهي عن الجمع بينهما على حد قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي: لا تجمع بينهما.

الثاني: أن يكون مجزومًا بالعطف على لفظ: (تلبسوا) فيشاركه في إعرابه ويكون النهي عن كلٍّ واحدٍ منهما وتقديره: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق.

وقال الكوفيون منصوب بواو الصرف. والجزم[4] أحسن؛ لأنَّه نهيٌ عن كل فعل على حدته، أما النصب فإنه نهيٌ عن الجمع، ولا يلزم من النهي عن الجمع بين شيئين النهي عن كل واحد على حدته إلا بدليل خارجي.

الشاهد الثالث:

---

(١) الكتاب (٢/٤٤).

(٢) الآية ٤٢ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن (١/٤٣)، وإعراب النحاس (٣/٢١٩)، والآية من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (٧/٣٣)، والسيوطي في همع الهوامع (٤/١٢٦).

(٤) الدر المصون (١/٣٢٢).

قال سيبويه[١]: «قال تعـالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾»[٢].

قرأ[٣]نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وعاصم في روايـة أبي بكر: (ولا نُكذِّبُ.. ونَكَونُ) جميعًا بالرفع.

وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفـص: (ولا نُكَـذِّبَ.. وَنكُـونَ) بنصبهما.

وقرأ ابن عامر: (ولا نُكَذِّبُ) رفعًا (ونَكُونَ) نصباً.

وقد أورد سيبويه قراءة الرفع (ولاَ نُكَذِّبُ.. ونكونُ) وجعل الرفـع فيها من وجهين[٤]:

أحدهما: أن يشرك الآخِرُ الأولَ، وذلك بعطـف (ولاَ نكـذبُ... ونكونُ) على (نُرَدُّ).

والآخر: أن يكونا مرفوعين على الاستئناف، وقد مثَّل لذلك بقوله: دعني ولا أعودُ، أي فإنني ممن لا يعود، فإنَّما يسألُ التركَ وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك ولا يعود.

ويكون تقدير الآية على هذا المعنى: يا ليتنا نردُّ ونحـن لا نكـذبُ

---

(١) الكتاب (٣/٤٤).

(٢) الآية ٢٧ من سورة الأنعـام وهـي: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ .

(٣) ينظر: النشر ٢/ ٢٥٧، والكشف ٤٢٧/١، وحجة القراءات لابن زنجلة ص٢٤٤، والإتحـاف ص٢٠٦

(٤) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش (٧/٢٦) وحاشية الصـبّان بشـرح الأشمـوني (٢/٢٣١)، وأوضح المسالك لابن هشام (٤/١٨٠)، والسيوطي في همع الهوامع (٥/٢٢٠).

بآيات ربِّنا ونكونُ من المؤمنين.

أمَّا من قرأ (ولا نكذِّبَ.. ونكونَ) بالنصب فقد جعل الفعلين جوابًا للتمني؛ لأنَّه غير واجب على معنى أنَّهم تمنوا الردَّ وتركَ التكذيبَ والكونَ من المؤمنين.

هذا باب أوْ

الشاهد الأول[1]: «وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾»[2].

قرأ الجمهور[3]: (أوْ يُسْلِمُونَ) مرفوعًا، وقرأ أبيّ[4] وعبد الله بن مسعود: "أويسلموا".

والشاهد عند سيبويه في قوله: (أوْ يسلمون) حيث ارتفع على وجهين[5]:

الأول: أن يكون الثاني (أوْ يسلمون) معطوفًا على (تقاتلونهم) والذي يقع من ذلك أحد الأمرين: إمَّا القتال وإما الإسلام، فهو خبر بوجود أحدهما من غير يقين.

والثاني: أن يكون مرفوعًا على الاستئناف؛ فهو خبر مبتدأ محذوف

---

(١) الكتاب (٤٧/٣).

(٢) الآية ١٦ من سورة الفتح: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

(٣) البحر المحيط (٩٤/٨).

(٤) المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٤٢.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢١٠/٢)، وإعراب النحاس (٢٠٠/٢)، وانظر: شرح المفصَّل لابن يعيش (٢٣/٧)، والمقتضب (٢٨/٢).

تقديره: أو هم يسلمون، فهو عطف جملة على جملة.

ولم يشر سيبويه إلى قراءة النصب.

قال أبو جعفر الطبري[١] في تأويل هذه الآية: «يقول- تعالى ذكره -للمخلفين من الأعراب تقاتلونَ هؤلاء الذين تُدعونَ إلى قتالهم أوْ يُسلمونَ من غير حرب ولا قتال» اهـ.

أمَّا قراءة النصب[٢] (أو يسلموا) فينتصب على معنى إلاَّ أن، فيجوز أن يقع القتال ثمَّ يرتفع بالإسلام.

وقال الكسائي[٣]:"معناه حتى يسلموا، وعلى هذا يكون خبرًا بوقوع القتال والإسلام ويكون القتال سببًا للإسلام أو يكون الإسلام غاية ينتهي القتال عند وجوده".

الشاهد الثاني: قال سيبويه[٤]: «وسألت الخليل عَنْ قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾[٥].

فَزَعَمَ أن النصْبَ محمولٌ على أن سوى هذه التي قبلها، ولو كانت

(١) جامع البيان (٢٥/٥٢)، والآية من شواهد المبرد (٢/٢٨)، وابن يعيش في شرح المفصل (٧/٢٣).

(٢) قراءة النصب هي قراءة أبيَّ بن كعب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما من المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٤٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفرَّاء (٣/٦٦)، وإعراب النَّحاس (٤/٢٠٠).

(٤) الكتاب (٣/٤٨).

(٥) آية ٥١ من سورة الشورى ونصها: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾.

هذه الكلمة على أن هذه لم يكن للكلام وجه. ولكنَّه لما قال: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ كانَ في معنى إلا أن يوحي. وكان أو يرسل فعلاً لا يجري على إلاَّ، فأجري على أن هذه، كأنَّه قال: إلا أن يُوحي أو يرسلَ؛ لأنه لو قال: إلا وحيًا وإلا أن يرسل كان حسنًا، وكان أن يرسل بمترلة الإرسال، فحملوه على أن إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل، فكأنه قال: إلا وحيًا أو أن يرسل».

قرأ[1] ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: (أو يرسلَ رسولاً) (فيوحيَ) بنصبهما جميعًا.

استشهد سيبويه بقراءتين الأولى: النصب في (يرسل) و(يوحي)، والقراءة الثانية برفعهما.

والشاهد في قراءة النصب[2]: نصب: (فيُوحِيَ) بأن المضمرة بعد الفاء؛ ليكون المصدر المسبك من أن ومدخولها معطوفًا على المصدر السابق (وحيًا) فيكون من باب عطف اسم على اسم.

واستثناء[3] الوحي والإرسال من التكليم منقطع؛ لأنَّهما ليسا منه، وقوله: (إلاَّ وحيًا) أي إلهامًا، كما وقع لأم موسى، وقوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ أي: أو تكليمًا من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصَّلاة والسَّلام وقوله: أو يرسل أي: إرسال كما هو عادة الأنبياء.

و(كان) في الآية تحتمل النقصان والتمام والزيادة، وهي أضعفها، فعلى النقصان الخبر إما لبشر و(وحيًا) استثناء مفرغ من الأحوال، فمعناه

(١) انظر: التيسير ص١٩٥، والسبعة ص٥٨٢، والنشر (٢/٣٦٨)، والكشف (٢/٢٥٣).
(٢) انظر: المقتضب (٢/٣٤)، وأوضح المسالك (٤/١٩٢)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٦١).
(٣) حاشية الصبان (٣/٢٣٦).

موحيًا أو مُوَحى إليه على كونه حالاً من الفاعل أو المفعول، وقوله: (أو من وراء حجاب) أي: ومكلمًا من وراء حجاب، وقوله: (أو يرسل) أي أو إرسال الملك الموحى إليه، إما مرسلاً وإما وحيًا. والتفريغ في الأخبار أي ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو تكليمًا من وراء حجاب أو إرسالاً، وجعل الإيحاء والإرسال تكليمًا على حذف مضاف أي: تكليم وحي أو تكليم إرسال.[١]

قال: «وبلغنا أنَّ أهل المدينة يرفعون هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾.

قرأ نافع وابن عامر[٢]: (أَوْ يُرْسِلُ) برفع اللام (فَيُوحي) ساكنة الياء.

والشاهد عند سيبويه في قراءة الرفع، في قوله (أَوْ يُرْسِلُ) حيث رفع على الاستئناف[٣]، والمعنى والله أعلم: لا يكلم الله البشر إلا وحيًا أو يرسلُ رسولاً.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى[٤]:

وإنْ عَلَى اسم خالصٍ فعْلٌ عُطِفْ ** تَنْصِبُهُ (أن) ثابتًا، أو منحذف

أي يجوز أن يُنصب بأن محذوفة أو مذكورة، بعد عاطف تقدَّم عليه

(١) قال المبرد في المقتضب (٣٤/٢) (فأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ ، فإن النحويين يزعمون أن الكلام ليس محمولاً على أن يكلمه الله أو يرسل، أي: ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولاً فهذا لا يكون ولكن المعنى والله أعلم، ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا أي: إلا أن يوحي أو يرسل فهو محمول على قوله وحيًا» وردت الآية في أوضح المسالك (١٩٢/٤)، وابن عقيل (٣٦١/٢).

(٢) انظر: التيسير ص١٩٥، والسبعة ص٥٨٢، والنشر (٣٦٨/٢)، والكشف (٢٥٣/٢).

(٣) انظر: المقتضب (٣٤/٢)، وأوضح المسالك (١٩٢/٢)، وشرح ابن عقيل (٣٦١/٢).

(٤) انظر: شرح ابن عقيل (٣٦١/٢).

اسم خالص. والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو: الطائر فيغضب زيدٌ الذباب. (فيغضب) واجب الرفع ؛لأن الطائر في تأويل الذي يطير.

هذا باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول الذي فيه أن:

الشاهد الأول: قال سيبويه[1]: «وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾[2] أي: ونحن نقرّ في الأرحام لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقرار.

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾»[3].

و(نقرُّ): قرأ [4] المفضل عن عاصم وأبو يزيد النحوي[5] بالنصب، وقرأ الباقون وهي قراءة الجمهور بالرفع.

لم يذكر سيبويه قراءة النصب، واستشهد في قراءة الرفع على القطع، والمعنى: ونحن نقرَّ في الأرحام، لأنَّ الله لم يخلق الأنام ليقرَّ في الأرحام ما يشاء وإنَّما خلقهم ليدلهم على الرشد والصلاح.

---

(١) الكتاب (٣/٥٣).

(٢) الآية ٥ من سورة الحج وسياقها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ .

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة وسياقها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ﴾ ....

(٤) المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٩٤.

(٥) تقدم ذكره.

قال ابن يعيش[١] رحمه الله تعالى:"لم يأت (ونقرَّ) إلا مرفوعًا على الابتداء والاستئناف كأنه قال: ونحن نقرُّ في الأرحام، ولو نصب لاختلَّ المعنى إذ كان بعد إذ ذلك لنبيِّن لكم القدرة على البعث...».

وقال السيرافي: «لا يصح نصب (نقرّ) وحمله على نبيّن، وذلك أن الله عزَّ وجلَّ ذكر خلق الإنسان من تراب، ونقله من حالٍ إلى حالٍ، وهم معترفون بذلك ليبيّن به البعث الذي لا يعترفون به، فقال عزَّ من قائل: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ ﴾ ... الآية، فبيَّن جلَّ ثناؤه قدرته على هذه الأحوال التي يعترفون بها، قدرته على البعث؛ لأنَّه إحياء ما قد بلّ ورمَّ، وصار ترابًا ... وذكر الله تبارك وتعالى ذلك لهم ليبين لهم أمر البعث، وليس ذكره لذلك ليقرَّ في الأرحام»[٢].

ذكر سيبويه في الأبواب الآنفة مواضع نصب الفعل المضارع، ورأينا أن نجمل هذه المواضع.

ينصب المضارع وجوبًا في خمسة مواضع[٣]:

أحدهما: بعد اللام إذا سُبقت بكونٍ ناقص ماضٍ منفي[٤]، نحو: (وما كان [٥]) وتسمى هذه اللام لام الجحود.

---

(١) شرح المفصل (٣٦/٧).

(٢) الكتاب (٥٣/٢).

(٣) ينظر هذه المسألة في أوضح المسالك (١٧٠/٤).

(٤) وقالوا بأن اللام متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف هو خبر كان، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها وذهبوا إلى أنَّ هذه اللام زائدة وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب . انظر: الإنصاف (٥٧٥/٢).

(٥) آية ٤٠ من سورة العنكبوت.

الثاني: بعد «أو»[1] إذا صلح في موضعها (حتّى) نحو: (لألزمَنَّك أو تقضيني حقّي).

وكقوله:

لأسْتَسهِلَنَّ الصَّعب أو أدرك المنى ** فما انقادتْ الآمال إلاَّ لصَابر[2]

ثم إلاَّ نحو: (لأقتلنَّه أو يُسْلِم).

الثالث[3]: بعد حتى إذا كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلّم، نحو: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ أو باعتبار ما قبلها نحو: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ ويرفع الفعل بعد حتى إذا كان حالاً مسببة فضلة كقراءة نافع. وقد تقدَّم الكلام عليها.

الرابع والخامس[4]:

بعد فاء السببية وواو المعيّة، مسبوقين بنفي أو طلب محضين نحو: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾، ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾.

والطلب يشتمل سبعة أشياء وهي: الأمر، والنهي، والدعاء،

---

(١) اختلف النحاة في عمل النصب بعد (أو)، فالبصريون لا يجوزون أن يكون العامل (أو) لأنه حرف مشترك بين الأسماء والأفعال. والحرف المشترك أصله ألا يعمل. والكوفيون ينسبون العمل إلى المخالفة.

(٢) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل (٣٤٨/٢)، والأشموني (٢٩٥/٣)، والهمع (١٠/٢). والشاهد فيه: قوله: (أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوبًا. بعد أو التي بمعنى إلى أو حتَّى.

(٣) انظر: شرح التصريح (٢٣٧/٢)، وحاشية الصبان (٢٢٥/٣).

(٤) انظر: شرح التصريح (٢٣٧/٢)، وحاشية الصبان (٢٢٦/٣)، والكافية (٢٤٥/٢)، وأوضح المسالك (١٧٢/٤)، وشرح ابن عقيل (٣٤٩/٢).

والعرض، والتحضيض، والتمني، والاستفهام، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو ثمانية أشياء. وقد زاد الفرّاء عن هذه الثمانية الترجي.

وقد تقدَّم الكلام على الخلاف في عامل النصب فيهما.

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرًا، والمتلوّ بنفي والمنتقض بإلاَّ، نحو: (ألم تأتني فأحسنُ إليك) إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي. ونحو: (ما تأتينا إلاَّ وتحدثنا) ومن الطلب باسم الفعل، وبما لفظه الخبر نحو: صهٍ فيستريح القوم، وحسبُك الحديث فينام الناس.

وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر، وذهب ابن جنّي وابن عصفور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل.

وبتقييد[1] الفاء بالسببية، والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل ومن الاستئنافيتين، نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [2] فإنها للعطف؛ لأن فاء العطف تقتضي مشاركة ما بعدها لما قبلها في إعرابه وفي معنى العامل، أما فاء السببية من حيث هي دالّة على السببية تقتضي من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترن بها، ولو كان ما قبله فعلاً مضارعًا مرفوعًا أو مجزومًا، وتقتضي من حيث المعنى حصول ما قبلها في حصول ما بعدها، وأن ما بعدها نتيجة ما قبلها وترتب عليه، ولا تقتضي اشتراك ما قبلها وما بعدها في النفي ولا في الإثبات.

وينصب بـ (أن) المضمرة جوازًا بعد خمسة أيضاً[3]:

---

(١) الكافية (٢/٢٤٦).

(٢) تقدم تخريجها.

(٣) الكافية (٢/٢٤٧)، وحاشية الصبان (٣/٢٣٨).

أحدها: اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفـي، و لم يقتـرن الفعل بلا نحو ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (1) فإذا سبقت بالكون المذكور وجب إضمار أن كما مرّ. وإن قرن الفعل بلا نافية أو مؤكـدة وجب إظهارها نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ (2).

والأربعة الباقية: أو، والواو، وثم إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (3) في قراءة غير نافع بالنصب عطفًا على (وحْيًا) وقول الشاعر(4):

ولبسُ عَبَاءَةٍ وتقرُّ عيني ** أحبُّ إلي من لبس الشفوف

هذا باب الجزاء:

الشاهد الأول: قال سيبويه(5): «وسألت الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلت معها ما لغوًا، بمترلتها مع متى إذا قلت: متى تأتني آتِك، وبمترلتها مع إن إذا قلت إن ما تأتني آتكْ، وبمترلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ (6). وبمترلتها مع أيّ إذا

---

(1) آية 71 من سورة الأنعام.

(2) آية 150 من سورة البقرة.

(3) تقدم الكلام عليها. وهي من شواهد سيبويه.

(4) الشاهد لميسون بنت بحل الحلبية، وانظر: الخزانة (3/593)، وشرح المفصل (7/25)، والمقتضب (2/27)، وأمالي ابن الشجري (1/80).

(5) الكتاب (3/60).

(6) الآية 78 من سورة النساء وتتمتها: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾.

قلت: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [١].

ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا فيقولوا: ما ما، فأبدلوا الهاء من الألفِ التي في الأولى، وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضمَّ إليها ما».

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ .

قرأ الجمهور[٢] (يُدْرِكْكُم) بالجزم.

وقرئ شاذًا (يُدْرِكُكُم) برفع الكافين، وهي قراءة ضعيفة[٣].

وقد سأل سيبويه الخليل عن مهما فأجاب بأنَّها (ما) ألحقت بها (ما) كما تلحق بسائر كلمات الشرط ومثَّل بأين الشرطية إذا دخلت عليها ما، كما في قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ فـ(أين)[٤]: ظرفية ظرفية شرطية، و(ما) زائدة دخلت عليها لغوا، والجزم في (يدركْكُم) على جواب الشرط.

والمعنى - والله أعلم - في أيِّ مكان تكونون فيه أدرككم الموت.

وقد ضُعفت قراءة الرفع[٥]، ووجه ضعفها[٦]: أن الأداة قد عملت

---

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء وسياقها: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾.

(٢) انظر: البحر المحيط (٢٩٩/٣).

(٣) لم أعثر على هذه القراءة إلاَّ في البحر (٢٩٩/٣)، والآية من شواهد المبرد في المقتضب (٤٧/٢ ــ ٤٨)، وابن يعيش في شرح المفصل (٤٥/٧)، وابن هشام في أوضح المسالك (٢٠٩/٤)، والسيوطي في الهمع (٣٤٠/٤).

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٧٣/١)، والبحر المحيط (٢٩٩/٣).

(٥) هي قراءة طلحة بن سليمان.

(٦) شرح التصريح على التوضيح (٢٤٩/٣)، وقد ضعف الأزهري هذين ؛ لأنَّ التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ودعوى حذفه وجعله المذكور دليل خلاف الأصل، وخلاف فرض المسألة؛ لأن الفرض أنه الجواب وإضمار الفاء في غير القول مختص بالضرورة. =

في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب.

وتخريجه عند سيبويه على نيّة التقديم والتأخير أو إضمار الفاء.

والمبرِّد[1] يقطع بتقدير الفاء فيهما؛ لأنَّ ما يحلُّ كلاً يمكن أن يكون لا ينوى به غيره.

والشاهد في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [2] علـــى أن (ما) دخلت على أداة الشرط لغوًا. فلم تكفها عن العمل.

فأيًّا[3]: واقعة علي اسم مفعول ثانٍ لتدعوا بمعنى تسمُّوا و(ما) زائدة والمفعول الأول محذوف، والتنوين في (أيًّا) عوض عن المضاف.

وقوله: (فله)[4] جواب الشرط. (فله) عائد على مسمًّى الاسمين وهو واحد. أي: فلمسمَّاهما الأسماء الحسنى.

فالآيتان سيقتا للاستدلال بهما على أن (ما) تزاد لغوًا في حـــروف الشرط. ومن هذه الحروف مهما.

فمذهب الخليل[5] أنَّ (مهما) (ما) ألحقت بها (ما) كما تلحق بسائر كلمات الشرط، نحو أينما وأيًّا ما، ثم استكره تتابع المثلين فأبدلت ألف

=

وانظر: حاشية الصبان (١٣/٤).

(١) المقتضب (٤٧/٢ ـــ ٤٨).

(٢) هي قراءة الجمهور وقرأ طلحة بن مصوف: (أيًّا مَنْ تدعُوا) وتخريج هذه القراءة على أن تكون (من) زائدة على مذهب الكسائي أو على الجمع بين أداتي شرط على وجه الشذوذ كما جمع بين حرفي جر، نحو قول الشاعر:

فأصبحن لا يسألنَني عَنْ بمَا بِهْ . البحر المحيط ٩٠/٦.

(٣) حاشية الصبَّان (٧/٤).

(٤) البحر المحيط (٩٠/٦).

(٥) الكتاب (٥٩/٣)، وانظر: الكافية بشرح الرضي (٢٥٣/٢).

(ما) الأولى (هاء) لتجانسهما في الهمس.

ومذهب الجمهور[١] أنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [٢].

ومذهب الكوفيين[٣] أنها مركبة من (مَهْ) بمعنى اكْفُفْ زيدت عليها (ما) الشرطية وفيه بعد إذ لا معنى للكف مع معنى الشرط إلاَّ على بُعْد وهو أن يقال في:

مهما تفعْل افعلْ أنَّه ردٌ على كلام مقدر، كأنَّه قال لك قائل أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلت: مهما تفعلْ افْعل، ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب (مَهْمَنْ) بمعنى (من) كما في قوله:

أماوي مَهْمَن يسْتَمِعْ في صديقهِ ** أقاويل هذا الناس ماوي يندم[٤]

لكان مقويًا لمذهب الكوفيين.

والوجه[٥] قول الخليل لأنَّه به يلزم أن يكون كل موضعٍ جاء فيه مهما أريد فيه معنى الكفّ، وما أظن القائل: وأنك مهما تأمري القلب يفعل[٦]

أراد وإنَّ: اكففي ما تأمري القلب يفعل. ولذلك تكتب بالألف، ولو كانت كلمة واحدة لكتبت بالياء لأنَّ الألف إذا وقعت رابعة كتبت

---

(١) حاشية الصبان (٨/٤).

(٢) الأعراف آية ١٣٢ ونصها: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾.

(٣) حاشية الصبَّان (٨/٤)، والكافية (٢٥٣/٢).

(٤)من الشواهد المجهول قائلها، انظر: الخزانة (٦٣١/٣)، وشرح المفصل (٨/٤).

(٥)شرح المفصَّل (٤٣/٧).

(٦)هذا عجز بيتٍ لامرئ القيس وصدره: أغَرَّك منِّي أنَّ حبَّك قَاتلي.

ياء.

والدليل[1] على أنَّ (مهمَا) فيها معنى (مَا) أنَّه يجوز أن يعود عليهـــا الضمير. والضمير لا يعود إلاَّ على الاسم. كقولك: مهما تعمل من صالح تجاز عليه، فالهاء عليه يعود إلى (مهما)، وقال الشاعر[2]:

إذَا سُـــدْتَهُ ســـدت مِطْوَاعـــةً ❊❊ وَمهْمَا وَكَلْـــتَ إليـــهِ كَـــــفَاهُ

فالهاء في كفاه تعود إلى (مَهْمَا) كما تعود إلى (ما).

ومَّما يؤيِّد قول الخليل أنَّه قد استفهم (بمهما) كما يسْتفهم بما نحـــو قول الشاعر أنشد أبو زيد في نوادره[3]:

مهْمَا لي الليـــلة مهمـــا لِــــيَهْ ❊❊ أودى بِنَعْـــــلِيَّ وسِـــرْبَـــــاليهْ

يريد مالي.

الشاهد الثالث: قال[4]: «وسألت الخليل عن قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[5] فقال: هذا كـــلامٌ معلَّـــقٌ

(١)شرح المفصَّل (٧/٤٤).

(٢) هَذَا البيت من أبيات للمنخل الهذلي يرثي أباه أولها:

لعمرك ما إنْ أبو مَالِكِ ❊❊ وانٍ ولا بضعيفٍ قـــواه

ولكنه هـــينٌ لـــــــينٌ ❊❊ كفاليه الرحمـــه عردناه

ينظر: شرح المفصَّل (٧/٤٤).

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة لعمرو بن ملقط الطائي رواها أبو زيدٌ في نوادره وبعده:

إنك قد يكفيك بغي الفتى ووراه أن تركض العاليه

ينظر: شرح المفصَّل (٧/٤٥).

(٤) الكتاب (٣/٦٤).

(٥) الروم الآية ٣٦ وسياقها: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

بالكلام الأولِ كما كانتْ الفاءُ معلَّقة بالكلام الأول، وهَـــذَا هاهنـــا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل» اهـــ.

الشاهد في قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ حيث وقعت الجملة الاسمية في موضع الفعل قنطوا[1]،﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ﴾ شرط وجوابـــه: ﴿إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [2] فإذا جواب بمنزلة الفاء؛لأنها لا يبتدأ بها كما لا يبتدأ بالفاء، وإنما لم يبتدأ بإذا؛ لأنها التي للمفاجأة، فإذا التي فيها معنى الشرط غير التي للمفاجأة، والتي للشرط يبتدأ بها فلا تكون جوابًا للشـــرط، وإذا الـــتي للمفاجأة لا يبتدأ بها، فأشبهت التي للمفاجأة الفاء في جـــواب الشـــرط وذلك للتأكيد.

قـــال: «ونظـــير ذلـــك قولـــه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾»[3].

والشاهد فيها في قوله تعـــالى: ﴿أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ فـــالمعنى: أم صمتم وساقها للتنظير على أن الجملة الاسمية يجوز تقديرها بفعل.

قال النحاس[4]:"المعنى في أم أنتم صامتون وفي أم صمتم واحد."

وقال الفرَّاء[5]:"وهذا كلام أكثر العرب أن يقولوا: سواء عليَّ أقمت

---

(١) قال المبرد في المقتضب (٥٨/٢): «ولـــ (إذا) موضعٌ آخر وهي التي يقال لهـــا: حـــرف المفاجأة.. وتكون جوابًا للجزاء كالفاءِ قال الله تعـــالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ ».

(٢) مشكل إعراب القرآن (١٧٩/٢)

(٣) الأعراف آية: ١٩٣

(٤) إعراب القرآن (٢٧٤/٣)

(٥) معاني القرآن للفراء (٤٠١/١)

أقمت أم قعدت، ويجوز سواء علي أقمت أم أنت قاعد[1]".

وإنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية بدلاً من الفاء التي هي الأصل متى استوفى الكلام أربعة شروط[2]:

الأول: أن تكون أداة الشرط هي (إن) أو (إذا) الشرطية غير الجازمة.

الثاني: أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة فإذا كانت منفية لم تقترن بإذا.

الثالث: أن تكون غير طلبية.

الرابع: أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بإن المؤكدة.

ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى: [وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ].

الشاهد الرابع: قال[3]: «قال عزَّ وجلَّ: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[4]"اهـ.

والشاهد في الآية قوله تعالى: [لَنَكُونَنَّ]، حيث وقعت جوابًا لقسم محذوف والتقدير: وإن لئن لم تغفر لنا. فأهملت (إن) حيث قبح في الكلام أن تعمل في الأفعال حتى تجزمها ولا يكون لها جوابًا. قال سيبويه: «وزَعَمَ أنَّه لا يحسن الكلام إن تأتيني لأفعلنَّ، مِنْ قبل أنَّ لأفعلنَّ تجيء مبتدأة، ألا ترى أنَّ الرجل يقول لأفعلنَّ كذا وكذا. فلو قلت: إن أتيتني

---

(١) والآية من شواهد المبرد في المقتضب (٥٨/٢)، وابن السرَّاج في الأصول (١٦١/٢)، والسيوطي في الهمع (٣٢٨/٤)، وشرح ابن عقيل (٣٧٦/٢).

(٢) ينظر: شرح التصريح (٢٥١/٢).

(٣) الكتاب (٦٦/٣).

(٤) الأعراف آية ٢٣ وهي: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

لأكرمنَّكَ، وإن لم تأتني لأغمنَّك، جاز لأنَّه في معنى لئن أتيتني لأكرمنَّك، ولئن لم تأتني لأغمنَّكَ، ولابد من هذه اللام مضمرةً أو مظهرةً لأنَّا لليمين، كأنَّك قلت: والله لئن أتيتني لأكرمنَّك»[1].

الشاهد الخامس: قال[2]: «وقَالَ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [3]».

والشاهد في قوله تعالى: (أكنْ) حيث كانت (إن) عاملة فلم يحسن إلاَّ أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله.

لتوضيح هذه المسألة نذكر طرفًا من رأي بن مالك[4] فيها:

واحذف لدى اجْتماع شرطٌ وقَسَم ❊❊ جـوابَ مـا أخرَّت فهْـو ملتَـزم

كلّ واحدٍ من الشرط والقسم يستدعي جوابًا، وجواب الشرط إما مجزوم أو مقرون بالفاء، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة مصدرة بمضارع أكَّد باللام والنّون نحو: والله لأضربنَّ زيدًا. وإن صدرت بماضٍ اقترن باللام وقد، نحو: والله لقد ضربت زيدا، وإن كانت الجملة اسمية فبإن واللام أو اللام وحدها أو بأن وحدها، نحو: والله لزيد قائم، ووالله إن زيدًا قائم.

وإن كان جملة فعلية منفية بما أو لا أو إن نحو: والله ما يقوم زيدٌ ولا يقوم زيدٌ، وإن يقوم زيد، والاسمية كذلك.

---

(١) الكتاب (٣/٦٦).

(٢) الكتاب (٣/٦٦).

(٣) الآية ٤٧ من سورة هود وسياقها: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

(٤)حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/١٢٦).

فإن اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: إن قام زيدٌ والله يقم عمرو، فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: والله إن قام زيد ليقومنَّ عمرو فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

فإن تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقًا فتقول: زيدٌ إن قام والله إن قام أكرمه.

الشاهد السادس: قال سيبويه[1]: «ومِثْلُ ذَلِكَ قَولُهُ: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا ﴾ [2]».

الشاهد في الآية الكريمة جزم الجواب (نُوفِّ) ؛لأنَّ الشرط ماضٍ في موضع جزم. فالأول من اللفظ ماضٍ والثاني مستقبل، كما قال زهير:

* ومن هَابَ أسْبَابَ المَنَايا يَنَلْنَهُ * ** ....

قال مجاهد: نوفِّ له حسناته في الدنيا، وقال ميمون بن مهران: ليس أحدٌ يعمل حسنة إلا وفي ثوابها، فإن كان مسلمًا وُفّي في الدنيا والآخرة، وإن كان كافرًا وُفِيَّ في الدنيا[3].

الشاهد السابع: قال[4]: «ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [5]"اهـ.

---

(١) الكتاب (٦٨/٣).

(٢) الآية ١٥ من سورة هود. وسياقها: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢٧٥/٢).

(٤) الكتاب (٦٩/٣).

(٥) آية ٩٥ من سورة المائدة وسياقها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ
=

الشاهد في الآية الكريمة في قوله: ﴿فَيَنتَقِمُ﴾ حيث وقع فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا.

وإذا كان الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا جاز جزم الجواب ورفعه وكلاهما حسن.

قال ابن مالك رحمه الله[1]:

وبَعْدَ ماضٍ رفعك الجزا حَسَنْ ** ورفْعُه بَعْد مضارعٍ وهنْ

وقوله: (من عاد)[2] من شرطية أو موصولة تضمنت معنى الشرط، و(الفاء) في (فينتقم) جواب الشرط أو الداخلة بأي الموصولة الذي ضمن معنى الشرط. وهو إضمار مبتدأ: أي: فهو ينتقم الله منه.

الشاهد الثامن: قال[3]: «ومثله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾[4]».

قوله تعالى[5]: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ قرأ ابن عامر: (فأُمْتِعُه) بالتخفيف وقرأ الباقون بالتشديد وهما لغتان.

=

مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾.

(١) شرح ابن عقيل (٢/٣٧٣).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢/٢٧٥). والآية من شواهد المبرد في المقتضب (٢/٣٤٧).

(٣) الكتاب (٣/٦٨).

(٤) الآية ١٢٦ من سورة البقرة وسياقها: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

(٥) انظر: الكشف (١/٢٦٥)، والحجة لابن زنجلة ص١١٤، والإتحاف ١٤٨.

والشاهد في قوله تعالى: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ حيث وقع فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا.

و(مَنْ) يجوز فيه ثلاثة أوجه[1]:

أحدها: أن تكون موصولة، وفي محلِّها حينئذٍ وجهان: أحدهما: أنها في محل نصب بفعل محذوف تقديره: قال الله وأرزق من كفر. ويكون (فأمتعه) معطوفًا على هذا الفعل المقدر.

والثاني من الوجهين: أن يكون في محل رفع بالابتداء و(فأمتعه) الخبر ودخلت الفاء في الخبر تشبيهًا له بالشرط.

الثاني من الأوجه الثلاثة: أن تكون نكرة موصوفة.

الثالث: أن تكون شرطية ومحلها الرفع على الابتداء فقط و(فأمتعه) جواب الشرط.

ولا يجوز في من في جميع وجوهها أن تكون منصوبة على الاشتغال.

وقرئ: (أمْتِعُه) مخففًا من أمتع يمتع وهي قراءة ابن عامر. و(فأمْتِعه) بسكون العين وفيها وجهان، أحدهما: أنَّه تخفيف كقوله: فاليوم أشربْ غير مستحقب.

والثاني[2]: أنَّ الفاء زائدة وهو جواب الشرط فلذلك جزم بالسكون. وقرأ ابن عبَّاس ومجاهد (فأمتعْه ثم اضطرّه) على صيغة الأمر فيهما، ووجهها أن يكون الضمير في (قال) لإبراهيم، يعني سأله ربَّه ذلك. و(منْ) على هذه القراءة يجوز أن تكون مبتدأ، وأن تكون منصوبة على الاشتغال بإضمار فعل سواء

(١) انظر: الدر المصون للحلبي (٢/١١٠)، ومشكل إعراب القرآن (١/٥٠)، وإعراب النحاس (١/٢٦٠).

(٢) الدرر المصون (١/١١١).

جعلتها موصولة أو شرطية إلا أنَّك إذا جعلتها شرطية قررت الناصب لها متأخرًا عنها؛ لأنَّ أداة الشرط لها صدر الكلام.

وقال الزمخشري[١]: (ومن كفر) عطف على (من آمن) كما عطف و(من ذريتي) على الكاف في (جاعلك).

وقال أبو حيّان[٢]:"أمَّا عطف (من كفر) على (من آمن) فلا يصح لأنه يتنافى تركيب الكلام، لأنه يصير المعنى قال إبراهيم وارزق من كفر لأنه لا يكون معطوفًا عليه حتى يشركه في العامل، (ومن آمن) العامل فيه فعل الأمر، وهو العامل في (ومن كفر) وإذا قدرته أمرًا تنافى مع قوله (فأمتعه) لأنَّ ظاهر هذا إخبار من الله بنسبة التمتع وإلجائهم إليه تعالى، وأنَّ كلاً من الفعلين تضمن ضمير الله تعالى، وذلك لا يجوز إلاَّ على بعد بأن يكون بعد الفاء قول محذوف فيه ضمير لله تعالى، أي: قال إبراهيم وارزق من كفر، فقال الله تعالى: (أمتعه قليلاً ثمَّ أضطره)".

الشاهد التاسع: قال[٣] «ومثله: ﴿فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا ﴾[٤]".

قرأ الجمهور: (فلا يخافُ) بالنَّفْي[٥].

قال الراغب الأصفهاني[٦]: النجس: نقص الشيء على سبيل الظلم

(١) الكشاف (٣١٠/١).

(٢) البحر المحيط (٣٨٥/١).

(٣) الجن آية ١٣ ونصها: ﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعۡنَا ٱلۡهُدَىٰٓ ءَامَنَّا بِهِۦۖ فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا ﴾.

(٤) المرجع السابق

(٥) البحر المحيط (٣٥٠/٨)، وقراءة يحيى بن وثاب والأعميش (فلا يخفْ) على النهي.

(٦) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصبهاني ص٣٥، والآية من شواهد المبرد (٤٧/٢)، =

وقال: رهق ورهقته ورهقه الأمر غشيه بقهر، يقال: رهقته وأرهقتُه نحـــو ردفته وأردفته. ومنه أرهقت الصلاة وأرهقتها إذا أخرًّا حتى غشي وقت الأخرى.

والشاهد في قوله تعالى: (فلا يخافُ) حيث وقع فعل الشرط مضارعًا وجوابه مضارعًا.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى[1]:

وماضِيَيْن، أو مضارعيْنِ ** تُلْفيهما أو مُتخالِفَيْنِ

يريد: أنه إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليِّتين فيكونان على أربعة أشياء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين نحو: إن قام زيدٌ قـــام عمـــرو، ويكونان في محل جزم.

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: إن نعم زيدٌ نعمْ عمرو. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾[2].

والثالث[3]: أن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا﴾[4].

والرابع: أن يكون الأول مضارعًا، والثاني ماضيًا. وهو قليل ومنـــه

=

والسيوطي في الهمع (٤/٣٢٩).

(١) انظر: شرح ابن عقيل ج٤ ص٣١، وشرح التصـــريح ج٢/٢٥٠، وحاشـــية الصـــبّان (٤/١١).

(٢) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٣) شرح ابن عقيل (٤/٣١).

(٤) الآية ٥١ من سورة هود.

قول الشاعر:

مَنْ يكدني بسنِّي كنــتُ منْــهُ ❊❊ كالشَّجَا بَيْنَ حلْقِــهِ والوَريــدِ

وخصَّه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفــرّاء جــوازه، لمــا رواه البخاري من قوله الله: «مَنْ يَقُمْ ليلة القدرِ إيمانًا واحتسابًا غُفِر له»[١] .

ومن قول عائشة رضي الله عنها: «إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيفٌ متى يقمْ مقامك رق»[٢]،ومنه قوله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ ﴾[٣] .

وقول الشاعر[٤]:

إن يسمعُوا ريبةً طَارُوا هِا فَرَحًــا ❊❊ وما يَسْمَعُوا مِنْ صَــالحٍ دَفَنُــوا

هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما:

الشاهد الأول: قال[٥]: «وسألته عن قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴾[٦]، فقال: هذا كالأوَّل؛ لأن مضاعفة العــذاب هــو لقــيّ الآثام».

قرأ ابن كثير: (يَضَعَّفْ) مشدَّدَّة العين بغير ألف جزمًا (ويخلد فيــه) جزمًا.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة، كتاب الإيمان باب قيام ليلة القدر من الإيمان، ١٦/١ رقم الحديث ٣٥

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى:(لقد كــان في يوســف وأخوته آيات للسائلين) ٤/ ١٤٩-١٥٠ –رقم الحديث ٣٣٨٤

(٣) آية ٤ من سورة الشعراء.

(٤) البيت لقعنب بن أم صاحب، ويروى عجزه:

وما يسمعوا من صالح دَفَنُوا ❊❊ .... انظر: شرح ابن عقيل (٣٤/٣).

(٥) الكتاب ص٨٧.

(٦) الآية: (٦٨، ٦٩) من سورة الفرقان. وتتمتها: ﴿وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ .

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (يُضَاعَفُ له العــذابُ)، (ويخلدُ) بالرفع فيهما غير أن ابن عامر قرأ: (يُضَعَّفُ) بغير ألف ويشــدِّد العين.

وقرأ حفص: (فيه، مهانا) يصل الهاء بالياء، وكذلك ابن كثير وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي (يضاعفْ له.. ويخلُدْ) جزمًا والياء من (يَخْلَدْ) مفتوحة[1].

فالشاهد في قراءة الجزم أنَّه لما اتصل بعض الكلام بــبعض جعلــت (يضاعفْ) بدلاً من قوله: (يلق) فجزمته ورددت عليه (ويخلُدْ) بــالجزم عطفًا بالواو[2].

أمَّا قراءة[3] الرفع فالحجة فيها أنه لما اكتفى الشرط بجوابه كان مــا أتى بعده مستأنفًا.

الشاهد الثاني: قال[4]: «قال الله تعالى: ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ

(١) السبعة لابن مجاهد ص٤٦٧، والتيسير للداني ص١٦٤، والنشــر للجــزري (٢/٢٣٤)، والآية من شواهد المبرد المقتضب (٢/٦٢ ــ ٦٣)، وابن السراج في الأصول (٢/١٨٩)، والسيوطي في الهمع (٥/٢٢٠)، والكافية لابن الحاجب (٢/٢٦١).

(٢) قال المبرّد: (لو قلت: إنْ تأتيني أعْطِكْ أحسنْ إليك جاز وكان حســنًا؛ لأن العطيــة إحسان، فلذلك أبدْلتَه منه. ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَـٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾؛ لأن لقي الآثام هو تضعيف العذاب) المقتضب ٢/٢٦١.
وفي الكامل (٢/١٤٢) (قال الله عزَّ ذكره ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾، ثم فسر فقال: ﴿يُضَـٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾، فجزم يُضاعف لأنه بدلٌ مــن قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾؛ إذ كان إياه في المعنى.
وفي الخزانة (٢/٢٧٣): (الآية بدل الكل من الكل وهو الظاهر من كلام سيبويه)

(٣) انظر: الكشف (٢/١٤٧)، وانظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص٥١٤.

(٤) الكتاب (٢/٩٠).

﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[(١)] ».

الشاهد في الآية: أن الشرط إذا استوفى فعله وجوابه ثم جئت (بثمَّ) جاز الجزم والرفع وكلاهما ورد في القرآن.

فقوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ﴾ شرط وجوابه: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ . استئناف إخبار أنهم لا ينصرون أبدًا، و لم يشترك في الجزاء فيجزم؛ لأنَّه ليس مرتبًا على الشرط بل التولية مترتبة على المقاتلة والنصر منفي عنهم أبدًا سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا، إذا منع النصر سببه الكفر فهي جملة معطوفة على جملة الشرط والجزاء.

وذهب بعضهم أن جواب الشرط يقع عقب المشروط و(ثمَّ) للتراخي فلذلك لم تصلح في جواب الشرط والمعطوف على الجواب كالجواب، وما ذهب إليه هذا الذاهب خطأ؛ لأن ما زعم أنَّه لا يجوز جاء في أفصح الكلام قال تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾، فجزم المعطوف بثم على جواب الشرط وثم هنا ليست للمهلة في الزمان، وإنما هي للتراخي[(٢)].

الشاهد الثالث: قال[(٣)]: «وقال تبارك وتعالى:﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾[(٤)].

---

(١) سورة آل عمران آية: ١١١ ونصُّها ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٠٠/١)، والبحر المحيط (٣٠/٣)، والمقتضب (٦٧/٢)، وشرح المفصَّل لابن يعيش (٥٥/٧)، والكافية لابن الحاجب ص٢٦٧.

(٣) الكتاب (٩٠/٣).

(٤) آية ٣٨ من سورة محمد ونصها: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم =

الشاهد في الآية: أن الشرط إذا استوفى فعله وجوابه ثم جئت (بثم) جاز الجزم والرفع، فالجزم على إشراك الثاني مع الأول في الجواب، والرفع على القطع والاستئناف.

ومثال الجزم هذه الآية حيث عطف (ثم لا يكونوا) على الجـــواب (يستبدلْ) ومثال الرفع الآية السابقة.

وكله جائز صحيح، وحكم الجميع واحد إلا الفاء والواو فإنه قـــد أجاز بعضهم فيهما النصب، وهو قليل.

قال ابن مالك رحمه الله[1]:

والفِعْل من بَعْد الجزا إنْ يَقتـــرِنْ ** بـــالفَا أو الـــواو بتثـــليث قمِـــــن

أي: حقيق.

الشاهد الرابع: قال[2]: «وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: (يحاسبكم به الله فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [3] .

قراءة النصب التي أوردها سيبويه في قوله: (فيغفِرَ... ويُعذِّبَ) قرأ بها ابن عبَّاسٍ والأعراج وأبو حَيْوه، وهي قراءة شاذة.

=

مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴾.

(١) انظر هذه المسألة في شرح التصريح (٢/٢٥٢)، وحاشية الصبّان (١٧/٤)، وشرح ابـــن عقيل (٣٩/٤)، وأوضح المسالك (٢١٢/٤).

(٢) الكتاب (٩٠/٣).

(٣) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة ونصُّـــها: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

وقرأ ابن عامر وأبو جعفر ويعقوب برفع الـراء والبـاء (فيغفـرُ، ويعذِّبُ)، وقرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بجزمهما[١].

والشاهد في قراءة من نصب (فَيَغْفِرَ... ويُعذِّبَ) حيث نصبا علـى إضمار أن[٢]، فانسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف علـى مصدر متوهم من الحساب تقديره: يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب[٣].

وحجة من قرأ: (فيغفرْ... ويعذبْ) بـالجزم أنَّـه عطفـه عَلَـى (يُحَاسِبْكُم) الذي هو جواب الشرط، فهو أقرب للمشـاكلة بـين أوّل الكلام وآخره[٤].

وحجة مَنْ رفع أنَّ الفاء يستأنف ما بعدها، فرفع على القطـع ممَّـا قبله، إمَّا أن يكون أضمر مبتدأ على تقدير: فالله يغفرُ ويُعذِّب فيكون جملة من ابتداء وخبر معطوفة على جملة من فعل وفاعل[٥]. ويجوز أن يكـون الفعل مقدر فتكون جملة معطوفة من فعل وفاعل على مثلـها والتقـدير: فيغفرُ لمن يشاء ويعذب من يشاء.

والجزم هو الاختيار؛ لاتصَّال الكلام ولأنَّ عليه أكثر القرَّاء. وقرئ في الشاذ بحذف الفاء، والجزم على أنَّه بدل من يحاسبكم[٦] .

---

(١) ينظر: التيسير ص٨٥، والسبعة لابن مجاهد ص١٩٥، والكشف (٣٢٣/٢).

(٢) الإتحاف ص١٦٧.

(٣) البحر المحيط (٣٦٠/٢)، والآية من شواهد المبرد في المقتضـب (٢٢/٢ ــ ٦٧)، وابـن يعيش في شرح المفصل (٥٥/٧)، وابن هشام في أوضح المسالك (٢١٣/٤).

(٤) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص١٥٢ ــ ١٥٣ والحجَّة لابن خالويه ص١٠٤.

(٥) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص١٥٢ ــ ١٥٣ والحجَّة لابن خالويه ص١٠٤.

(٦) ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ص١٢١، والبحر المحيط (٣٦١/٢).

الشاهد الخامس: قال[1]: «وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[2] والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيّد[3]؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء».

اختلفوا في الياء والنون، والرفع والجزم من قوله: (ويُكَفِّرُ).

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكرٍ: (ونُكَفِّرُ) بالنون والرفع.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: (ونكَفرْ) بالنون وجزم الرّاء.

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص: (ويُكَفِّر عنكُم) بالياء والرفع.

وروى الكسائي عن أبي بكرٍ، عن عاصم (ونُكَفِّرْ) بالنون والجزم[4].
والجزم[4].

وقوله: (فهو خيرٌ لكم) الجملة جواب شرط وموضعها جزم والتقدير: فالإخفاء خير لكم (ونكفرُ عنكم) يقرأ بالنون على إسناد الفعل إلى الله عزَّ وجلَّ، ويقرأ بالياء على هذا التقرير أيضًا.

والشاهد في قراءة رفع (ونكفِرُّ) على إضمار مبتدأ تقديره ونحن

---

(١) الكتاب (٣/٩٠).

(٢) آية ٢٧١ من سورة البقرة ونصها: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد ص١٩١، والكشف (٢/٢١٦).

(٤) ينظر: السبعة لابن مجاهد ص١٩١، والنشر لابن الجزري (٢/٢٣٦)، والكشف (٣١٦/١)، والإتحاف ص١٦٥.

نكفر.

الشاهد السادس:

قال سيبويه: «وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ: «مَنْ يضلل الله فلا هادي له ويذرْهم في طغيانهم يعمهون[١] » وذلك لأن حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جوابًا؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره[٢]».

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (ونَذَرُهُمْ) بالنون والرفع .

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحفص: (وَيَذَرُهُمْ) بالياء مع الرفع .

وقرأ حمزة والكسائي: (ويَذَرْهُمْ) بالياء مع الجزم [٣].

أورد سيبويه قراءة الجزم (ويذرْهُمْ) شاهد[٤] على العطف على موضع الفاء من قوله: (فلا هادي له) لأنَّها في موضع جزم إذ هي جواب الشرط[٥].

هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر ونهي واستفهام أو تمن أو عرض:

الشاهد الأول: قال[٦]: «ومما جاء في هذا الباب من القرآن وغيره

(١) الأعراف الآية: ١٨٦.

(٢) الكتاب (٣/٩٠).

(٣) انظر التيسير للداني ص١١٥، والسبعة لابن مجاهد ص٢٩٨، والنشر لابن الجزري (٢/٢٧٣)، والكشف للقيس (١/٤٨٥).

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن (١/٣٣٦)، وانظر: إعراب النحاس (٢/١٦٥).

(٥) الآية من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (٤/٢١٣)، وابن الحاجب في الكافية (٢/٢٦٧).

(٦) الكتاب (٣/٩٤).

قوله عــزَّ وجــلَّ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1] فلمَّا انقضت الآية قال: {يغفر لكم}» اهـــ.

قرأ الجمهور: (تُنْجِيكُمْ) مخففًا، وقرأ الحسن والأعرج وابن عــامر مشدَّداً.

وقرأ الجمهور (تُؤْمنــون.. وتُجاهِــدُون) وقــرأ عبــد الله بــن مسعود(آمنوا) و(جاهدوا) بصيغة الأمر[2].

الشاهد في قوله تعالى (يغْفِرْ) جزم لأنه جواب الطلب.

وعامل الجزم فيه عند الخليل وسيبويه إن الشرطية المحذوفة.

وذكر الزجَّاج[3]أن يغفرْ لكم جواب قوله: (تؤمنون بالله ورسوله) فهو أمر بلفظ الخبر وليس جواب هل؛ لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة على الإيمان إنَّما تحصل بنفس الإيمان والجهاد، ويؤيد ذلك قراءة عبد الله بــن مسعود .

والأظهر[4] الوجه الأول وهو أن يكون جواب (هل) لأنَّ تؤمنـــون

---

(١) الآية ١٠، ١١ من سورة الصف. ونصّها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٢) انظر: التيسير ص٢١٠، والسبعة لابن مجاهد ص٦٣٥، والكشــف (٢/٣٢٠)، وحجــة القراءات لابن زنجلة ص٧٠٨، والاتحاف ص٤١٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٤٨/٧)، والآية من شــواهد ابن الــسراج في الأصـــول (١/١٧٧)، والمبرد في المقتضب (٨٢/٢)، وابن هشام في مغــني اللبيــب ص (٥٢٢)، والسيوطي في الهمع (٥٦/٦).

(٤) المصادر السابقة.

إنَّما هو تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها، ولو فسَّرها على لفظها لقال: أن تؤمنوا؛ لأنَّ أن تؤمنوا اسم، وتجارة اسم، والاسم يبدل من الاسم ويقع موقعه، وقوله: (تؤمنون) كلام تام قائم بنفسه، وفيه دلالة على المعنى المراد، فمن حيث كان تفسيرًا للتجارة فهو من جملة ما وقع عليه الاستفهام بهل، والاعتماد في الجواب على (هل) في معنى الأمر لأنه لم يقصد إلى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المنجية هل يدلون أو لا يدلون عليها، وإنما المراد الأمر والدعاء والحث على ما ينجيهم.

الشاهد الثاني: قال[1]: «فمثل الجزم قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ ذَرۡهُمۡ يَأۡكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلۡهِهِمُ ٱلۡأَمَلُۖ ﴾ [2]».

الشاهد في قوله تعالى: ﴿ ذَرۡهُمۡ يَأۡكُلُواْ ﴾ فـ (ذرْهُمْ) [3] في موضوع أمر فيه معنى التهديد، ولا يُقال: وَذَرَ ولا واذرْ، والعلّة فيه عند سيبويه أنَّهم استغنوا عنه بترك. وعند غيره ثقل الواو فلمَّا وجدوا عنها مندوحة تركوها.

و(يأكلوا) جزم لأنه جواب الأمر، (ويتمتعوا) معطوف عليه.

الشاهد الثالث: قال[4]: «ومثل الرفع قوله تعالى جدّه: ﴿ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ﴾ [5] ».

(١) الكتاب (٣/٩٨).

(٢) الآية ٣ من سورة الحجر ونصها: ﴿ ذَرۡهُمۡ يَأۡكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلۡهِهِمُ ٱلۡأَمَلُۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ﴾.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/٣٧٦).

(٤) معاني القرآن ١/٣٤٣

(٥) الآية ٩١ من سورة الأنعام.

لتوضيح الشاهد نذكر طرفًا من كلام سيبويه حوله: قال[1]: «ويقولُ: ذرْه يَقُلْ ذاكَ، وذَرْه يقُولُ ذاكَ، فالرفعُ من وجّهين: فأحدهما: الابتداءُ، والآخرُ على قولِكَ: ذرْهُ قائلاً ذاكَ، فتجْعَلْ يَقول في موضع قائلٍ».

فالشاهد في قوله تعالى: (يلعبون) حيث وقعت حالاً من الهاء والميم في (ذرْهم) [2] ولا يكون حالاً من المضمر في خوضهم؛ لأنه مضاف والحال لا يكون من المضاف إليه. [3]

قال الفرَّاء[4]:"لو كانت جزمًا لكان صوابًا، كما قال:(ذرهم يأكلوا ويتمتعوا)"

الشاهد الرابع: قال[5]: «وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾ فالرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائب ولا خاشٍ».

اختلفوا في قوله: (لا تخف دركًا) فقرأ حمزة وحده (لا تَخَفْ) جَزْمًا والتاء مفتوحة[6]، وقرأ الباقون: (لا تخافُ) رفعًا بألف، و لم يختلفوا في فتح فتح الراء من (دَرَكًا).

والشاهد في قوله تعالى (لا تخافُ ــ ولا تخشى) فيجوز أن يكون

(١) الكتاب (٩٨/٣).

(٢) مشكل إعراب القرآن للقيسي (٢٧٧/١).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣٤٣/١).

(٤) الكتاب (٩٨/٣).

(٥) الآية ٧٧ من سورة طه.

(٦) ينظر: التيسير ص١٥٢، والسبعة لابن مجاهد ص٤٢١، والكشف (١٠٢/٢)، وحجة القراءات لابن زنجلة ص٢٥٨، والحجة لابن خالويه ص٢٤٥، والإتحاف ص٣٠٦.

رفع (لا تخافُ) (ولا تخشى) على الحال من الفاعل في اضرب لهم طريقًا في البحر غير خائفٍ دركًا ولا خاشيًا، ويقوي رفع (لا تخافُ) إجماع القرَّاء على رفع (ولا تخْشى) وهو معطوف على الأول.

ويجوز أن يكون رفعه على القطع والاستئناف أي: أنت لا تخاف دركًا[١].

ويجوز[٢] أن يكون صفة لطريق والتقدير: لا تخاف فيه دركًا، ثم حذف حرف الجرّ فوصل الفعل فنصب الضمير الذي كان مجرورًا ثم حذف المفعول اتساعًا كقوله تعالى: ﴿وَٱخۡشَوۡاْ يَوۡمٗا لَّا يَجۡزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾[٣]. والتقدير: لا يجزي فيه.

ومن جزم لا تخاف جعله جوابًا لقوله (واضرِبْ) على تقدير: إن تضربْ لا تخف دركًا ممن خلفك ويرفع (تخشى) على القطع أي وأنت غير خاشٍ.

وذكر ابن خالويه[٤] وجها آخر في (تخْشى) وهو أنه لما اطرح الياء أشبع فتحة الشين فصارت ألفًا ليوافيه رؤوس الآية التي قبلها بالألف.

الشاهد السادس: قال[٥]: «وسألته عَنْ قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ

(١) شرح المفصل (٥٢/٧).

(٢) شرح المفصَّل (٥٢/٧). وانظر: البحر (٢٦٤/٦).

(٣) آية ٣٣ من سورة لقمان ونصها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ وَٱخۡشَوۡاْ يَوۡمٗا لَّا يَجۡزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوۡلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ ﴾.

(٤) انظر: الحجة لابن خالويه ص٢٤٥، والآية من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (٥٠/٧)، والسيوطي في الهمع (١٣١/٤)، وابن الحاجب في الكافية ص٢٦٦.

(٥) الكتاب (١٠٠/٣)

أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ [1].

فقال: تأمروني كقولك: هو يقول ذاك بلغني، فبلغني لغْوٌ، فكذلك تأمرونِّي كأنه قال فيما تأمروني، كأنه قال: فيما بلغني، وإن شئت كان بمنزلة:

* ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغى*"

قرأ نافع وابن عامر: (تأْمُرُوني) بتخفيف النون، غير أنَّ نافعًا فتح الياء: (تأمُرُونيَ) و لم يفْتحْها ابن عامر.

وقرأ ابن كثير: (تأْمُرُونِّيَ) مشددة النون مفتوحة الياء. وقرأ الباقون: (تأمرونِّي) مشددة النون ساكنة الياء[2]. وحجَّة من أظهر النونين أنَّه أتى به على الأصل، و لم يدغم، فالنون الأولى على الرفع والثانية هي الفاصلة بين الياء والفعل في قولك: ضربني ويضربني. وحجَّة من شدَّد أنَّه أدغم الأولى في الثانية لاجتماع المثلين، وحجَّة من قرأ بنونٍ واحدة أنَّه حذف إحدى النُّونين لاجتماع المثلين وهو ضعيف، وإنَّما أتى ذلك في الشعر؛ لأنَّه إن حذف النون الأولى حذف علامة الرفع بغير جازم ولا ناصب وذلك لحنٌ، وإن حذف النون الثانية حذف الفاصلة بين الفعل والياء فانكسرت النون التي هي علم الرفع وذلك لا يحسن؛ لأنَّ التقدير فيه تكون المحذوفة الثانية[3] .

الشاهد[4]: في الآية نَصْب (غيرَ) بـــ (أعْبدُ) و (تأْمرُونِّي) غير عامل،

(١) الآية ٦٤ من سورة الزمر ونصها: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾.

(٢) ينظر التيسير ص١٩٠، والكشف (٢/٢٤٠)، وانظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص٦٢٤، والحجة لابن خالويه ص٣١١.

(٣) الكشف (٢/٢٤١).

(٤) انظر: المقتضب (٢/٨٥)، والبحر المحيط (٧/٤٣٩).

كما تقول هو يفعل ذاك بَلَغَني، كأنَّك قلت: هو يفعل ذاكَ فيما بَلَغَنِـــيَ قال سيبويه: وإن شئت كان بمنزلة: [١]

* ألاَ أيُّهَذَا الزاجرِي أحضرُ الوغى*

وهو ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى أن يقدر (أعبُدُ) بمعنى عابدًا غـــير الله، وفيه فساد والذي عليه الناس هو الوجه الأول.

وفي المسألة خلاف في نصب (غَيرَ) [٢]

فـــ (غيرَ) منصوب بأعبد وهو أحد قولي سيبويه، والقول الآخر أنّ التقدير: أن أعبدَ ثم حذف (أن) فرفع الفعل.

وقيل[٣]: هو منصوبٌ بـــ (تأمروني) على إسقاط الخـــافض، (أي: تأمروني بغير الله عبادته، لأنَّ (أعبدُ) أصله (أن أعبد) فحذفت أنْ وارتفع الفعل بعداها.

---

(١) الشاهد لطرفة بن العبد.

(والشاهد فيه حذف (أنْ) من قوله (أنْ أحضر الوغى). فإن قال قائل: ما الذي أحـــوج إلى تقدير (أن) قيل له: معنى الكلام أحوج إلى هذا، فأصل الكلام: ألا أيّهذا الزاجري عن أن أحضر الوغى، يريد عن حضور الوغى، وحذف (عن) فصـــار فصـــار (أن أحضـــر الوغى) ثم حذف (أن) ورفع الفعل.

والفراء يرى النصب، ويقول: (ألا ترى أن ظهور (أنْ) في آخر الكلام يدل على أنَّهـــا معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلام، وقد حذفها). انظر: الخزانة (٥٧/١).

أما نحاة البصرة فيرون أن حذف (أن) يدعو إلى رفع الفعل كما في المقتضب (١٨٥/٢)، انظر: شرح أبيات سيبويه تأليف السيرافي تحقيق د/محمد علي سلطاني (١١٠/٢).

(٢) انظر: تفصيل هذه المسألة في الكتاب (١٠٠/٣)، ومعاني القرآن للأخفـــش (٤٥٧/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٢٨/٢)، ومشكل إعراب القرآن (٢٦٠/٢)، وإملاء ما منَّ به الرحمن (٢١٦/٢)، والبحر المحيط (٤٣٨/٤).

(٣) المسائل السفرية ص٢٤ مسألة (أفغير الله تأمروني أعبد) بم انتصب (غير)؟

والآية من شواهد المبرد في المقتضب (٨٥/٢)، والسيوطي في الهمع (٢٢٦/١).

وجاز كون المفعول الثاني لــ (أمر) ذاتًا، وإنَّما حقه أن يكون معنًى كالخير والبر ونحوهما، إذ كانت الذوات لا يُؤْمَر بها ؛ لكونه قد أبدل منه اسم معنى، وهو (أعبد) والبدل هو المعتمد بالحديث، وهو في نية الإحلال محل الأول.

وإنما قدّرت (أن أعبد) بــ)عبادته؛ لأن أعبد، فعل متعد لم يــذكر مفعوله فلابد من مفعول مقدر، وإنما لم تقدر (غير) معمولة لــ (أعبــد) كما هو الظاهر؛ لأنه لا يتقدم معمول الصلة على الموصول و (أعبد) صلة لــ (أن) المضمرة قطعًا.

الشاهد السابع: قال[1]: «وقال الله عزَّ وجــلَّ: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ ﴾[2] ...».

وردت في هذه الآية أقوال عدَّة هي:

قال المبرِّد[3]: «وأما قوله: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ ومــا أشبهه فليس (يقولوا) جوابًا لــ (قلْ) ولكن المعنى والله أعلم: قل لعبادي قولوا يقولوا. وكذلك: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ إنمــا هو: قل لهم يفعلوا يفعلوا» ا هــ.

واختار ابن الأنباري ما قال المبرد، وعدَّه الكبري[4] فاسِداً لوجهين:

أحدهما: أن جواب الشرط يخالف الشرط إمَّا في الفعل أو في الفاعل

---

(١) الكتاب (٣/٩٩).

(٢) آية ٣١ من سورة إبراهيم ونصها: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَـٰلٌ ﴾.

(٣) المقتضب (٢/٨٤).

(٤) إملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري (١٤).

أو فيهما فأمَّا إذا كان مثله في الفعل والفعال فهو خطأ، كقولك: قم تقم. والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه: إن يقيموا يقيموا.

والوجه الثاني: أن الأمر المقدر للمواجهة، ويقيموا على لفظ الغيبة وهو خطأ إذا كان الفاعل واحد.

وقال الفراء[١]: «جزمت (يقيموا) بتأويل الجزاء ومعناه والله أعلم معنى الأمر كقولك: قلْ لعبد الله يذهب عنّا، يريد: اذهب عنَّا فجزم بنية الجواب للجزم وتأويله الأمر".

والشاهد عند سيبويه في قوله تعالى: (يقيموا) حيث جزم لتضمن الطلب معنى (إن).

قال ابن الحاجب[٢]: ممليًا على قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ جواب: قل، أي: قل لعبادي يقيموا، و ﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ ﴾ ، و ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾ وحذف ما يبين المقول استغناء بتفسير الجواب. أي قل لهم أقيموا الصلاة. وقل لهم: غضوا: أي قل لهم ما يقتضي الإقامة وما يقتضي الغض. وما اعُترِض به على هذا القول من أن الإقامة والغض ليست بلازمة للقول ليس بشيء فإن الجواب لا يقتضي الملازمة العقلية وإنما يقتضي الغلبة، وذاك حاصل فإن أمر الشرع للمؤمن بإقامة الصلاة يقتضي إقامة الصلاة منه غالبًا، وذلك كاف. وما حكي عن أبي علي أنه قال: هو جواب أقيموا إن أراد به هذا المعنى فهو مستقيم في العبادة تسامح. وإن أراد أنه جواب لأقيموا على التحقيق كان فاسدًا من وجهين:

---

(١) معاني القرآن للفرَّاء (٢/٧٧).

(٢) الأمالي النحوية لابن الحاجب (١/١٢٠).

أحدهما: أنه يصير كقولك أخرج تخرج وهو فاسد الآي والسبب والمسبب.

الثاني: أنه كان يجب أن يقال (أقيموا) (يقيموا) لأنه يقول للمخاطبين.

ولا يجوز أن يقال للمخاطبين (يقيموا) فإن قيل يجعل (يقيموا) من قول الأمر فيندفع المحذور. فالجواب أنه إذا قدر هذا التقدير واندفع هذا المحذور ولزم محذور أعظم منه. هو أن يكون الأمر من كلام والجواب من كلام آخر ألا ترى أنك إذا جعلته جوابًا لأقيموا، فأقيموا هذا من قول المأمور ويقيموا هو من قول الأمر فقد صار الأمر والجواب كلامين، وذلك فاسد، والله أعلم بالصواب».

هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأن فيها معنى الأمر والنهي:

الشاهد الأول: قال[1]: «وسألت الخليل عن قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[2].

فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أن لستُ مدرك ما مضى ولا ** سابق شيئًا إذا كانَ جائيا

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: (وأكُنْ) جزمًا بحذف الواو، وقرأ أبو عمرو: (وأكُونَ) بواو[3].

---

(١) الكتاب (٣/١٠٠).

(٢) الآية: ١٠ من المنافقين وسياقها: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.

(٣) انظر: التيسير ص٢١١، والسبعة ص٦٣٧، والكشف (٢/٣٢٢)، والإتحاف (٧/٤)، =

والشاهد في قوله تعالى (وأكُنْ) حيث جزم على توهُّم الشرط؛ لأنَّ لولا معناه الطلب والتخضيض فإذا قلت: لولا تعطيني، فمعناه أعطني. فإذا أتى لها بجواب كان حكم جواب الأمر. إذ كان في معناه وكان مجزومًا بتقدير حرف الشرط[١].

أمَّا قول زهير:

بَدا لي أنْ لستُ مُدْرِكَ ما مضى ** ولا سابق شيئًا إذا كانَ جائيا[٢]

فالشاهد فيه أنه خفض (سابق) بالعطف على خبر ليس على توهم الباء؛ لأنَّ الباء تدخل في خبر ليس كثيرًا فلمَّا كان خبرها مظنة الباء اعتقد وجودها فخفض المعطوف عليه وهو قوله: (ولا سابقٍ).

الشاهد الثاني: قال[٣]: «ومثل ذلك: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[٤] ...».

الشاهد[٥] في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ ودخلت الفاء في (فلهم) لما في

=

والحجة لابن خالويه ص٣٤٦، والبحر (٢٧٥/٨).

(١) شرح المفصَّل (٥٦/٧).

(٢) هذا البيت ينسبه سيبويه تارة إلى زهير وتارة إلى صرمة الأنصاري، وينسبه قوم لابن رواحة الأنصاري، ونسبته إلى زهير هي الصحيحة.
والآية من شواهد المبرد في المقتضب (٣٣٩/٢)، وابن السراج في الأصول (١٨٥/٢)، وابن الحاجب في الكافية (٢٦٧/٢).

(٣) الكتاب (١٠٣/٣).

(٤) البقرة آية ٢٧٤ ونصها: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن (١١٥/١)، وإعراب القرآن للنحاس (٣٤٠/١).

الموصول من الإبهام، فشابه بإبهامه الإبهام الذي في الشرط فدخلت الفاء في خبره على المشابهة بالشرط.

الشاهد الثالث: قال: «وقال تعالى جده[1]: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾[2].

الشاهد في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾، حيث وقع خبر (إنَّ) ودخلت الفاء في خبرها؛ لأنَّه نعت اسمها بـ (الذي)، و(الذي) مُبْهَمْ، والإبهام حدَّ من حدود الشرط، وحسن ذلك؛ لأنَّ (الذي) قدْ وصل (يَفْعَل) ولو وصل بغير فعلٍ لم يجز دخول الفاء في الخبر، ولو قلت: إنَّ أخاك نجالسٌ. لم يجز إذ ليس في الكلام ما فيه إبهام. [3]

قال الفرَّاء[4]: «وقوله: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ أدخلت العرب الفاء في خبر (إن)؛ لأنَّها وقعت على (الذي) و (الذي) حرف يوصل، فالعرب تُدخل الفاء في كل خبر كان اسمه ممَّا يوصل مثل: (مَنْ، والذي) وإلقاؤها صواب وهي قراءة عبد الله:(إن الموت الذي تفرون منه ملاقيكم).

ومن أدخل الفاء ذهب (بالذي) إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل.

ومن ألقى الفاء فهو القياس، لأنَّك تقول: إن أخاك قائمٌ، ولا تقول:

---

(١) الكتاب (٣/١٠٣).

(٢) آية ٨ من سورة الجمعة ونصها: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾.

(٣) مشكل إعراب القرآن (٢/٢٧٧).

(٤) معاني القرآن للفرَّاء (٣/١٥٥)، والآية من شواهد السيوطي في الهمع (٤/١٤).

إن أخاك فقائم، ولو قلت: إن ضارب فظالمٌ، كان جائزًا، لأن تأويل: إنَّ ضاربك كقولك: إنّ مَنْ يضربك فظالم، فقس على هذا الاسم المفرد الذي في تأويل الجزاء فأدخله في الفاء"ا هـ.

الشاهد الرابع: قال[١]: «ومثل ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[٢] .

الشاهد[٣] في قوله تعالى: (فَلَهُم) حيث دخلت الفاء في خبر إنَّ لأنه تضمن اسمها بـ (الذي) والذي مبهم، والإبهام حدَّ من حدود الشرط، فشابه بإبهامه الذي في الشرط فدخلت الفاء في خبره على المشابهة بالشرط.

الشاهد الخامس: قال[٤]: «وسألت الخليل عن قوله جلَّ ذكره: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[٥]، أين جوابها؟...».

قوله تعالى: (فُتِّحت) قرأ عاصم وحمزة والكسائي بتخفيف التاء، وقرأ الباقون بتشديدها[٦].

والتخفيف والتشديد لغتان، غير أن التشديد فيه معنى التكثير

---

(١) الكتاب (١٠٣/٣).

(٢) آية: ١٠ من سورة البروج ونصها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾.

(٣) الآية من شواهد المبرد في المقتضب (٣٥٦/٢)، وابن السراج في الأصول (١٦٨/٢).

(٤) الكتاب (١٠٣/٣).

(٥) الآية ٧٣ من سورة الزمر ونصها: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾.

(٦) انظر: التيسير ص١١٠، والسبعة ص٥٦٣، والكشف (٢٤١/٢)، وحجة القراءات لابن زنجلة ص٦٢٥، والحجة لابن خالويه ص٣١١.

والتكرير، والتخفيف الاختيار للإجماع عليه.

والشاهد في الآية حذف جواب (إذا) لعلم المخاطب لأي شيء وضع الكلام، قال الخليل[1]:

«إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم، لعلم المخبَر لأيِّ شيء وضع هذا الكلام، وزعم أنَّه قد وُجِدَ في أشعار العربِ رُبَّ لا جوابَ لها من ذلك قول الشمَّاخ[2]:

وَدَوِّيَّةٍ قفرٍ تمشّى نعامها ❊❊ كمشي النصارى في خفاف الأرندج

وهذه القصيدة التي فيها هذا لم يجئ فيها جوابٌ لرُبَّ، لعلم المخاطب أنه يريد قطعتها» قال محمد بن يزيد[3]: والجواب محذوف أي: وسُعِدُوا. وحذف الجواب بليغ في كلام العرب وأنشد:

فلو أنَّ نفسًا تموت سويَّةً ❊❊ ولكنها نفسٌ تساقطُ أنفسًا

فحذف جواب (لو)، والتقدير لكان أرواح.

وهناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول هذه الآية. وذلك في الواو التي في قوله تعالى: (وفُتِحتْ)[4] .

---

(١) الكتاب (٣/١٠٣).

(٢) الشاهد للشماخ في ديوانه ص٨٣، وسيبويه والشنتمري (١/٤٥٤)، قال الأعلم: والشاهد فيه حذف جواب رب لعلم السامع، والمعنى: رب دوية قطعت أونحو ذلك، وقد رد عليه ما تأوله من حذف الجواب وزعم الراد أن بعده:

قطعت إلى معروفها منكراها وقد خب آل الأمعز المتوهج

(٣) المقتضب (٢/٨٠).

(٤) ورد قوله تعالى (فتحت) كسرة بواو وكسرة بلا واو، قال تعالى في صلة أهل النار ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ
=

فالكوفيون يقولون الواو زائدة، وهذا خطأ عند البصريين؛ لأنها تفيد معنى وهو العطف.

الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والجواب محذوف، والتقدير: حتى فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كلِّ حدبٍ ينسلون.

قالوا: يا ولينا، فحذف القول. وقيل: جوابها فإذا شاخصة.

وقد جاء حذف الجواب في كتاب الله تعالى، وكلام العرب كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ فحذف جواب (لو) ولابد لها من الجواب.

والتقدير فيه: ولو أن قرآناً سيرّت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كُلِّم به الموتى، لكان هذا القرآن فحذفه للعلم به توخيًا للإيجاز والاختصار.

ثم حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك «والله لئن قمت إليك"وسكت عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع العقوبة والمكروه من القتل فيكون ذلك أبلغ في ردعه وزجره.وقد عقد الأنباري في الإنصاف مسألة خلاف في زيادة الواو سنذكرها إن شاء الله[1] .

الشاهد السادس: قال[2]: «وعن قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ

=

وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ {الزُّمر:٧١}.

وقال في صف أهل الجنة: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾{الزُّمر:٧٣}.

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٢٢٥).

(٢) الكتاب (٣/١٠٣).

ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ ﴾[1]...».

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ .

فقرأ ابن كثير[2] وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ بالياء، وقرأ نافع وابن عامر: (ولو ترى) بالتاء.

وقوله: (إذْ يَرَون) كلهم قرأ بفتح الياء غير ابن عامر، قرأ: (إذ يُرون) بضم الياء.

والشاهد في الآية حذف جواب لو لدلالة المعنى عليه[3].

الشاهد السابع: قال[4]: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [5] .

قرأ الجمهور (وُقِفُوا) [6] مبنيًا للمفعول. ومعناه: حبسوا على النار.

والشاهد في الآية[7]: حذف جواب لدلالة المعنى عليه.

وتقديره: لرأيت أمرًا شنيعًا وهولاً عظيمًا، وإذ معناه (إذا) فهو ظرف مستقبل فتكون لو هنا استعملت استعمال إن الشرطية.

---

(١) آية ١٦٥ من البقرة وهي: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعَذَابِ ﴾ {البقرة:١٦٥}.

(٢) انظر: التيسير ص٧٨، والسبعة ص١٧٤، والكشف (٢٧١/١)، وحجة القراءات لابن زنجلة ص١١٩.

(٣) الآية من شواهد المقتضب (٨٠/٢).

(٤) الكتاب (١٠٣/٣).

(٥) الأنعام آية ٢٧ ونصها: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾.

(٦) البحر المحيط (١٠١/٤).

(٧) الآية من شواهد المبرد (١٨٠/٢، وابن يعيش (٧٠/١٠).

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، للبنا أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- الأصول في النحو، لابن السراج، أبي بكر محمد بن السري، (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد رب الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، للأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محي الدين، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ ١٩٦١م، دار إحياء التراث العربي.
- البحر المحيط، لأبي حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، دار الفكر، بيروت.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد، (ت: ٤٤٤هـ)، مكتبة المثنى، بغداد.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: عبد العال مكرم، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، دار الشروق، بيروت، القاهرة.
- الحجة للقرَّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد للفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، دار المأمون

للتراث، دمشق، بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت: ٧٥٦هـ) تحقيق: أحمد الخرَّاط، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، دار القلم، دمشق.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، دار المعارف، القاهرة.
- الكافية لابن الحاجب، تحقيق: طارق نجم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م، مكتبة الوفاء، جدة.
- الكتاب لسيبويه، أبي بشر عمر بن عثمان (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، عالم الكتب، بيروت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التتزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، للزمخشري، محمود بن عمر (ت: ٥٢٨هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي قيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصب وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، دار سزكين للطباعة والنشر.
- المقتضب، للمبرد أبي العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.

- إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، للعكبري؛ أبي البقاء عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأمالي الشجرية،لابن الشجري، أبي السعادات هبة الله بن علي(ت: ٥٤٢هـ) الطبعة الأولى،دار المعرفة،بيروت.
- أمالي القرآن الكريم لابن الحاجب (ت: ٥٧٠هـ)تحقيق: هادي حسن حمودي – مكتبة النهضة العربية ط ١٤٠٥- ١٩٨٥م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، عبد ا< بن يوسف (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محي الدين، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، دار الجيل، بيروت.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب وهو المعروف بشرح شواهد سيبويه للأعلم الشنتمري، مطبوع بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، أبي عبد الله جمال الدين، محمد بن مالك (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، ط١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م، دار الكتاب العربي، مصر.
- جامع البيان في تفسير القرآن ـ للطبري ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.
- حاشية الخضري، محمد الشافعي، (ت: ١٢٨٧هـ)، على شرح ابن عقيل، ١٣٩٩ ـ ١٩٧٨م، دار الفكر، بيروت.
- حاشية الصبان، محمد بن علي (ت: ١٢٠٦هـ)، على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت.
- حجة القراءات لأبي زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق:

سعيد الأفغاني، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، دار الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، وطبعة أخرى، دار صادر، بيروت
- دراسات لأسلوب القرآن العظيم، لعبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- دراسات في كتاب سيويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت(٢٧) الكويت -
- ديوان الشماخ - طبعة دار صادر -بيروت
- ديوان الفرزدق- طبعةدار صادر -بيروت
- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه،تحقيق وليد عرفات، ١٩٧٤م، الهيئة المصرية.
- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، محمد جمال الدين، (ت: ٧٦٩هـ)، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، دار الفكر، بيروت.
- شرح الأشموني على الألفية منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد (ت: ٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، خالد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت.
- شرح الكافية للرضي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- شرح المفصَّل لابن يعيش، ابن علي بـــن يعـــيش النحـــوي، (ت: ٦٤٣هـــ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، الجزء الأول، تحقيق: رمضـــان عبـــد التواب وجماعة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـــ ـــ ١٩٨٦م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الشاهد وأصول النحو د. خديجة الحـــديثي، مطبوعـــات جامعـــة الكويت(٢٧) الكويت -١٣٤٩هـــ-
- شرح أبيات سيبويه تأليف السيرافي تحقيق د.محمد علي ســـلطاني،دار المأمون للتراث،١٩٧٩م
- شرح المفصَّل لابن يعيش، ابن علي بـــن يعـــيش النحـــوي، (ت: ٦٤٣هـــ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- صحيح البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هــــــ)، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.
- فتح الغيوب في الكشف عن قناع الريب وهو حاشية الطـــيبي علـــى الكشاف، للطيبي (ت: ٧٤٣هـــ)جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم — دبي، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـــ- ٢٠١٣م
- الكامل في اللغة والنحو والتصريف، لأبي العباس المبرد، تحقيق — زكي المبارك، الطبعة الأولى —مطبعة مصطفى البابي الحلبي —مصر ١٩٣٦م
- غاية النهاية في طبقات القرَّاء، لابن الجزري، محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٢٢هـــ)، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـــ ـــ ١٩٨٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: ياسين الســـواس، دار المأمون للتراث، دمشق.

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، عالم الكتب، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٥م، دار البحوث العلمية، الكويت.
- المختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، نشر برحستراسر- المطبعة الرحمانية.
- مراحل تطور الدرس النحوي، د. عبد الله الخثران، ط١٩٩٣ ــ دار المعرفة الجامعية.
- المسائل السفرية في النحو لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١) تحقيق: د.حاتم الضامن- مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٣
- معاني القرآن للفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ) الطبعةالثانية ١٩٨٠م، عالم الكتب، بيروت.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، الحسن بن محمد (ت: ٥٠٢هـ) تحقيق:محمد سيد كيلاني، دار المعرفة-بيروت.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصّل، لمحمد بدر الدين الحلبي، دار الجيل، بيروت.
- منهج الخليل في دراسة الدلالة القرآنية في كتاب العين -د. أحمد نصيف الجنابي (المعجمية العربية) المجمع العلمي العراقي ١٤١٢ه ١٩٩٢م بغداد ص ١٦١-١٩٩
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري،تصحيح: علي محمدالصباغ -دار الكتب العلمية-بيروت -لبنان.